مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٠٢

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

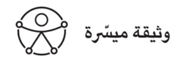
السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخمسية لمنطقة الساحل (S/2018/1006)

1838136 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/1006)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل؛ والسيد بيدرو سيرانو، نائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، .

وينضم السيد بويويا والسيد سيرانو إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو وبروكسل على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1006، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقبل أن أعطي الكلمة إلى مقدّمي الإحاطات الإعلامية، أود أن أذكرهم بالحدود الزمنية للبيانات.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان - بيير لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم، إلى جانب الرئيس بويويا، والأمين الدائم سيديكو، ونائب الأمين العام سيرانو، الذين تجمعنا بهم شراكة قوية ومثمرة. ويسرني أن أطلع المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبما تحظى به من دعم دولي، بما في ذلك من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأود أيضا أن أحدد التحديات التي تواجهها القوة حتى الآن وأن أعرض التدابير اللازمة لنجاح مهمتها، وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل مبعث قلق بالغ والاتجاهات الأخيرة التي وردت مفصلة في تقرير الأمين العام (S/2018/1006) تثير القلق. وتبين زيادة عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والدفاع، لا سيما في شمال شرق بوركينا فاسو والنيجر، أن نطاق التهديد الإرهابي في منطقة الساحل آخذ في الاتساع. وكالعادة، فإن المدنيين هم من يدفعون الثمن باهظاً. فالمدارس مغلقة والخدمات الاجتماعية الأساسية لم تعد مُؤمنّة، ويجري التخلي عن الاستثمارات المحتملة بسبب مناخ الرعب والخوف الآخذ في الترسخ هناك. وتحرم هذه الحالة شباباً سُدت أمامهم الآفاق من مستقبل أفضل ومن فرص حقيقية تبعث على الأمل، مما يُنشئ بيئة خصبة يجد فيها الإرهاب ضالته. وإذا لم نتخذ بسرعة تدابير قوية ومنسقة لمنع الإرهاب، ستنتشر تلك الآفة بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع، وسيصبح التصدي لها أصعب.

وفي ظل هذه البيئة المعادية، لم يكن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمراً هيّناً. فقد واجهتها عقبات خطيرة خلال الأشهر الستة الماضية، ولكنها تغلبت أيضاً على تحديات كبيرة. وكان الهجوم على مقرها في سيفاري في ٢٩ حزيران/يونيه تذكيرا شديدا بمدى حسن اطلاع وتأهب وتصميم الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل. فقد دمر الهجوم الهياكل الأساسية الحيوية ومعدات

الاتصالات، مما أسفر عن تعليق عمليات القوة المشتركة مؤقتاً. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقادة القوة المشتركة صمدوا في وجه ما كان يمكن أن تكون ضربة قاضية لهذه المبادرة الهامة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر قائد القوة المشتركة المنتهية ولايته، العميد داكو، على ما اضطلع به من عمل، وأن أهنئ قائد القوة الجديد، العميد حننا، على تعيينه. وأشيد بقيادته وبالإجراءات السريعة التي اتخذها لضمان أن تتواصل الجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة بنشاط. ومن شأن القرار الذي اتخذته لجنة الدفاع والأمن في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في نيامي بنقل مقر قيادة القوة المشتركة إلى باماكو أن يساعد على استعادة زخم القوة المشتركة.

ومن الضروري الآن أن تستأنف القوة المشتركة عملياتها دون تأخير. ولذلك، فإنني أحث قادة القوة المشتركة على ألا يدخروا جهدا من أجل إتمام جهود التخطيط وبدء عملياتها المقبلة في أقرب وقت ممكن. وسيبعث ذلك بإشارة قوية إلى الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تقويض سلطة الدولة وزعزعة استقرار المنطقة، وسيعزز ثقة الشركاء الدوليين للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما ندعو المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى تعزيز جهودها الرامية إلى التنسيق بين القوات الموفدة في إطار المجموعة الخماسية وزيادة توضيح مفهوم عمليات القوة المشتركة. إن العمليات العابرة للحدود التي تضطلع بها القوة المشتركة، في إطار المرحلة الأولى من مفهوم العمليات، هامة وينبغي مواصلتها. ولكن في الأجل الطويل، لن يتسنى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل مكافحة فعالة إلا من خلال عملية تحظى بولاية إقليمية وتحديد الأدوارٌ والمسؤوليات بوضوح أكبر بين القوة المشتركة والجيوش الوطنية والقوات الدولية. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الاتفاق على رؤية مشتركة بشأن الوضع النهائي للقوة المشتركة.

(تكلم بالإنكليزية)

تعتمد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، الآن أكثر من أي وقت مضى، على دعم المجتمع الدولي. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في مجال تشكيل القوات. فقد نشرت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية أكثر من ٨٠ في المائة من قواتها، وزّودت جميع مقار القطاع بالجنود وفرغت من عملية نقل السلطة إلى جميع مراكز القيادة. وهذا ليس بالعمل الهيّن بعد ما يزيد قليلا على ١٢ شهرا من بلوغ القوة المشتركة لقدرتها التشغيلية الأولية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فلم تبلغ القوة المشتركة بعد القدرة التشغيلية الكاملة. ولا يزال النقص الكبير في المعدات والثغرات في مجال القدرات وعدم كفاية الهيكل الأساسية والافتقار إلى قواعد عمليات مُؤمنّة، جميعها عوامل تؤخر تفعيلها الكامل.

ونعرب عن عميق امتناننا للاتحاد الأوروبي الذي اضطلع بعمل مميز في المواءمة بين احتياجات القوة المشتركة مع ما يقابلها من تعهدات الجهات المانحة ولطالما كان أيضاً مانحاً هاماً للقوة المشتركة منذ إنشائها. وكانت إسهامات جميع الجهات المانحة، التي لم يتأخر وصولها، بالغة الأهمية في مرحلة بدء تشغيل القوة المشتركة. ومع ذلك، لم يتّم حتى الآن تخصيص نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من التعهدات المالية، ناهيك عن صرفها. ولذلك، نحث الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها وتوفير الدعم المالي الذي تحتاجه القوة المشتركة بصورة عاجلة.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تواجه فجوة في التمويل تقارب ٣٠ مليون دولار لتوفير الدعم الذي كُلّفت بتقديمه إلى القوة المشتركة عملاً بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ومع أن البعثة استجابت على الفور وبشكل إيجابي لجميع طلبات القوة المشتركة في مجالي المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي والنقل، فإنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتوفير الدعم الهندسي اللازم لتقوية وتحصين معسكر

القوة المشتركة، والذي يظل أكبر عقبة أمام تفعيلها. وفي الواقع، أجرت البعثة جميع التقييمات اللازمة وأعدت نطاقات عمل تخص أربعة معسكرات في الأراضي المالية، وهي مستعدة للشروع في تقديم الدعم الهندسي حالما تتوفر الموارد اللازمة. إلا أنه في غياب التمويل، ليس بيد البعثة الكثير لتقوم به.

ويشير ذلك إلى أوجه القصور التي يعاني منها نموذج الدعم الراهن للقوة المشتركة، رغم ما تظهره جميع الجهات الفاعلة المعنية من نوايا حسنة. وقد ذكر الأمين العام مرارا وتكرارا أن القوة المشتركة تتطلب آلية دعم مختلفة، أي، مكتب دعم مخصص يجري تمويله من خلال الاشتراكات المقررة. ومن شأن ذلك أن يتيح التخطيط لتدابير الدعم على نحو أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ من أجل تقديم الدعم إلى القوة المشتركة خارج الأراضي المالية وتمكين بعثة الأمم المتحدة من التركيز حصرا على تنفيذ ولايتها. وأود أيضا أن أكرر النداءات التي وجهها الأمين العام ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل منح القوة المشتركة ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشجعنا التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في تفعيل عنصر الشرطة وإنشاء إطار الامتثال الخاص بها. وتجدر الإشادة بالتحقيق في حادثتي بوليكيسي وبما أبدته السلطات المالية وقيادة القوة المشتركة على حدّ سواء من شفافية وتعاون. فاحترام حقوق الإنسان يشكل جزءا أصيلاً من تحقيق الأهداف التشغيلية للقوة المشتركة وشرطاً أساسياً لنجاح هذه المبادرة بصورة عامة. وفي الواقع، لن تكون أمامها فرصة للنجاح إلا إذا وثقت شعوب منطقة الساحل في الإجراءات التي تتخذها قواتها الدفاعية والأمنية. ولذلك، ندعو قيادة القوة إلى الاستفادة من الدعم التقني الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإلى توطيد الإنجازات التي تحققت بالفعل على صعيد أبعاد هامة من أبعاد إطار الامتثال الخاص بها.

أخيرا، لا يمكن لأي مبادرة أمنية في منطقة الساحل أن تكلل بالنجاح إلا إذا كانت جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا وأكثر شمولا للمنطقة، تعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في حين تسعى إلى التوصل إلى حلول سياسية من أجل إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالاقتران مع خطة الاستثمارات ذات الأولوية الخاصة بالمجموعة الخماسية، الإطار الذي يجب أن تستند إليه القوة المشتركة في عملها. ونرحب بالتوقيع على اتفاق الشراكة بين أمانة المجموعة الخماسية والتحالف من أجل منطقة الساحل في نيامي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وهو خطوة هامة صوب تعزيز التنسيق والتعاون في منطقة الساحل.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نكرر النداءات التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للاضطلاع على وجه السرعة بإنشاء فريق الدعم الخاص بالقوة المشتركة من أجل توفير منتدى يجمع بين الدول الأعضاء في القوة المشتركة وجهاتها المانحة وشركائها. وللاتحاد الأفريقي دور رئيسي في ذلك الصدد. ففريق الدعم، تحت رئاسته، يمكن أن يكفل إقامة روابط مع سائر المبادرات الإقليمية والسياسية. وندعو بلدان المجموعة الخماسية إلى مواصلة معالجة أوجه القصور الخطيرة في مجال الحوكمة في المنطقة، والتي توفر بيئة خصبة للإرهاب. وتبقى عملية السلام في مالي بالغة الأهمية في هذا الصدد، باعتبارها حجر زاوية في الجهود السياسية الرامية إلى معالجة المظالم الطويلة الأمد.

ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة وجماعية عن السّهر على نجاح مهمة القوة المشتركة. وبالتالي، أدعو كل واحد منا دون استثناء إلى الاضطلاع بدوره. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بهذه المبادرة الهامة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أود أن أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن القوة المشتركة التابعة لهذه المنظمة الإقليمية. كما أتوجه بالشكر الحار إلى الأمين العام، السيد غوتيريش، على تقريره نصف السنوي (S/2018/1006) المقدم إلى مجلس الأمن.

لقد قدمت قبل ستة أشهر، لمحة عامة عن الحالة في منطقة الساحل لأعضاء مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، نلاحظ زيادة في انعدام الأمن في بعض بلدان منطقة الساحل (انظر S/PV.8266)، مما يجعل الحالة تنذر بالخطر. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، دمر هجوم إرهابي مقر القوة المشتركة في سيفار في مالي. وقد أدى هذا الحادث إلى وقف رفع مستوى القوة التي تستفيد من الدعم اللوجستي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن المؤكد أن القوة المشتركة تواجه تحديات جديدة تتمثل في نقص المعدات، وأوجه القصور من الناحية اللوجستية، ونقص التمويل. ومع ذلك، يتم إحراز تقدم في تنفيذ إطار الامتثال. وتقوم القوة بإنشاء آليات لضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجري هذا العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثة المتكاملة. وهو يشمل، في جملة أمور، عنصر الشرطة في القوة المشتركة ومراقبة سير العمليات وكذلك التحقيقات لتحديد المسؤوليات في حالة وقوع حادث. وعُقد في نيامي مؤتمر إقليمي بشأن الإفلات من العقاب والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان في سياق التهديدات الجديدة للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ١٠ أيلول/سبتمبر، مما يشكل علامة أخرى على الأهمية المعطاة لهذا الجانب الأساسي من حقوق الإنسان في النهج العالمي المتبع للاستجابة للأزمة في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بتمويل القوة المشتركة، لا بد لي من التحدث بلغة الحقيقة والجدية. ففي ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل، اختُتم المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل أعماله بتعهدات بدفع مساهمات مالية. وحتى الآن، نحن بعيدون عن مبلغ ٤١٤ مليون يورو المعلن. وقد تلقينا بالتأكيد ١٧,٩ مليون يورو من المعدات والخدمات والمساعدة التقنية القيمة من شركاء مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، لم يتلق الصندوق الاستئماني التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سوى مساهمات رواندا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

ولكنني، مع كامل امتناني وسروري، أبلغت المجلس أن الإمارات العربية المتحدة دفعت أمس لصندوقنا الاستئماني مبلغ ١٠ ملايين يورو. ويجب أن نشكرها بالنيابة عن شعب منطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على وجه الخصوص.

وبمبادرة من الرئيس الحالي، فخامة السيد مامادو يوسوفو، رئيس النيجر، تم بذل كل جهد ممكن لضمان الإدارة الفعالة للأموال التي تم الحصول عليها. واعتمد مجلس الوزراء النظام الأساسي للجنة دعم القوة المشتركة. وستكون هذه الهيئة، التي ستتخذ من نواكشوط مقراً لها، وستسهل صرف أموال الصندوق الاستئماني، جاهزة للعمل خلال الأسابيع القادمة. وفيما يتعلق بقيادة القوة المشتركة الآن، تولى ثنائي جديد يتكون من العميد هينا ولد سيدي، ممثل موريتانيا، والفريق أول عمر بيكيمو، ممثل تشاد، اللذين عينهما رؤساء الدول، مهام وظيفتيهما. إنهما يقودان نظاماً في مقرهما، الموجود حتى الآن في باماكو، وثلاثة مراكز قيادة أمامية تقع في الغرب، والمركز والشرق. وبعد توليهما لمنصبيهما، بدأت القيادة الجديدة العمل على تحسين إدارة القوة المشتركة والتحضير لعمليات جديدة. وقد قامت القوة بالفعل بست عمليات. ومع ذلك، فإن قواتنا الشجاعة، التي تقف

على استعداد للتضحية بنفسها، لن تكون قادرة على تحقيق النتائج، بدون الوسائل الضرورية والمناسبة من حيث التوقيت.

وكما أكدتم على الدور المهم لتعددية الأطراف في حل الصراعات، سيدي الرئيس، تعاني منطقة الساحل من أزمة متعددة الجوانب توضح أهمية هذا النهج. حيث تشكل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، الخلفية التي تم بناء عليها إضافة العديد من العوامل التي تؤثر على استقرارنا. وتواجه بعض دول الساحل من دول المجموعة الخماسية مستويات عالية من التوتر تتجلى في إغلاق المدارس ومرافق الرعاية الصحية، فضلاً عن مراكز الشرطة والمحاكم. إن شريحة كبيرة من الشباب، الذين يشكلون غالبية السكان، تجد نفسها عاجزة تماما، وللأسف لا ترى سوى خيارين واضحين في المستقبل المنظور، إما الهروب من خلال الهجرة غير القانونية، مع كل الفظائع التي تنطوي عليها، أو تصدق الأسباب الجوفاء التي دافعت عنها الجماعات الإرهابية التي لا يسعدها إلا أن تستفيد من البؤس المحيط بها، وتعدها بمكافأة تمولها من جميع أنواع الاتجار المتورطة فيها. ونظراً لهذه الحالة، يجب الاعتراف بأن تطورها سيؤدي إلى المزيد من التدهور الميداني، إذا لم نبدأ في اتخاذ التدابير المناسبة وتوفير الموارد اللازمة. وينبغي أن يكون مصدر قلق كبير أننا قد نجتمع في هذه القاعة في غضون بضعة أشهر للتداول بشأن إيجاد حل لأزمة أمنية وإنسانية ذات نطاق أكبر ومأساوي.

كيف يمكن الشروع في اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لدعم الجهود الإقليمية بفعالية؟ لقد شهدت دول المجموعة الخماسية اتخاذ العديد من الاستجابات المتباينة في مجالات الهجرة والأمن والمساعدات الإنسانية والتنمية. وبالنظر إلى ضخامة الأزمات، ينبغي أن نتجاوز الدعوات والتحذيرات الأخرى، ونضمن تناسب تمويل المؤسسات المتعددة الأطراف مع الإحتياجاتنا الأمنية والإنمائية. فلنستخدم مواردنا بمهارة لتجنب حلقة مفرغة من العواقب الوخيمة الناجمة عنها والتي ستشكل تحديا أكبر في المستقبل.

لقد دعوت إلى العودة إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، سيدي الرئيس. وبالتالي، يجب اتخاذ قرارات شجاعة لدعم بعض الدول الأعضاء. لقد قال رئيس المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قبل بضعة أيام في منتدى باريس للسلام،

> ”نحن غير قادرين على حشد التضامن الدولي لتحقيق دعم متعدد الأطراف مستدام للقوة المشتركة، التي أنشئت لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة“.

وتمشيا مع ما قاله أنطونيو غوتيريش، أضم صوتي إلى أصوات العديد من رؤساء الدول وممثلي شعوبنا لكي أطلب أن توضع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز شرعية جهودنا وإعطاء معنى للمسؤولية المشتركة في مواجهة التهديد الإرهابي المتنقل. إن حضوري بين أعضاء مجلس الأمن يشهد على أهمية منطقة الساحل في الحفاظ على التوازن الجيوسياسي للعالم. فلنقم إذن بإضفاء الطابع الرسمي على اهتمام المجتمع الدولي بهذه المنطقة.

وكما أشرتم إلى ذلك بحق، سيدي الرئيس، وبينما يواجه العالم أزمات جديدة متعددة ومطردة، تسببت في عدم استقرار المناطق التي ظلت مستقرة لفترة طويلة في القارة الأفريقية، بما في ذلك منطقة الساحل الكبرى، توحدت بلدان كرست نفسها بشجاعة لمواجهة الشدائد لمنع وقوع الكارثة. وتكافح هذه البلدان الخمسة من أجل الصمود رغم كل شيء والعمل في حدود إمكانياتها المحدودة لمواجهة كل هذه التحديات الأمنية والإنمائية الهائلة. وتحتاج تلك البلدان إلى مستوى أكبر من التضامن الحقيقي من جانب المجتمع الدولي في مواجهة التحديات، التي سيكون لنجاحها أو فشلها، ولا يشك أحد في هذه القاعة في ذلك، تداعيات كبيرة تتجاوز حدود أفريقيا. ولا يزال هناك متسع من الوقت لاتخاذ جميع التدابير اللازمة والعمل في نهاية المطاف وفقا لذلك.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي اضطلعت به مؤخرا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في مجال التنمية، التي تشكل الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة. وننظم حالياً أول مؤتمر للتنسيق بين المانحين والزملاء من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في نواكشوط يعقد يوم الخميس ٦ كانون الأول/ديسمبر. وتشكل مجموعة تضم ٤٠ مشروعا تتعلق بالبنية الأساسية والحوكمة، المرحلة الأولى من خطة الاستثمار ذات الأولوية المخطط لها للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١. ونحن نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي نناقش تنفيذها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة أثناء المعسكر الذي عقد في دكار، الأسبوع الماضي. وتجري مناقشاتنا مع تحالف الساحل، ووقعنا مذكرة تفاهم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في نيامي لتنفيذ برنامج إنمائي طارئ، لا سيما فيما يتعلق بقضايا المياه. غير أن كل ذلك غير كافٍ لتوفير تمويل قدره ١,٩ مليار يورو يعد ضروريا لتحقيق التنمية، لا سيما وأننا لم نتمكن من جمع مبلغ ٤١٤ مليون يورو لدعم تعزيز الأمن.

لذلك، فإنني أطلب رسميا زيادة الاستثمار في منطقة الساحل. وتعتبر جميع أشكال التمويل التي تهدف إلى تعزيز الرخاء، استثمارا في الوقاية من انعدام الأمن. ولهذا السبب، قبل أقل من شهر من انعقاد المؤتمر الحاسم، غادرت نواكشوط لأحضر جلسة مجلس الأمن. فلنتصرف بسرعة وفعالية، مع العلم أن القيام بذلك يصب في مصلحتنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد سيديكو، على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بويويا.

السيد بويويا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بياني بتهنئة الصين بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأرحب بشكل خاص بوجاهة اختيار المجلس لبنود جدول الأعمال، التي تثبت بلا منازع اهتمامه بأفريقيا.

بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره المفصل والشامل (S/2018/1006)، الذي يرسم صورة واضحة للجهود التي بذلت في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويقترح الحلول الممكنة للتحديات التي تم تحديدها.

وأود كذلك أن أشيد بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ودولها الأعضاء على تضحياتها والتزامها الراسخ بتحقيق تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بجميع مكوناتها. إن ذلك يعكس الإرادة السياسية للدول الأعضاء وهي تسعى للتغلب على الأزمات المتعددة الأوجه التي تعاني منها المنطقة. وأثني بصفة خاصة على الأمين الدائم، السيد مامان سيديكو، الذي كرس جل اهتمامه بمهارة وحزم لكفالة أن تصبح المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤسسة ذات شأن، وأكرر الإعراب عن خالص شكري للشركاء الثنائيين والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تعمل معا من أجل تفعيل القوة المشتركة من خلال توفير التدريب في مختلف المجالات وتعزيز بناء القدرات وإعادة هيكلة الأمانة الدائمة وتقديم الدعم اللوجستي. إننا مقتنعون بأن هذا الدعم أمر حيوي إذا أريد للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تحقق الأهداف المنوطة بها.

كما أشيد بافتتاح كلية الدفاع لمنطقة الساحل وكلية الأمن لمنطقة الساحل، وهما مؤسستان من شأنهما أن تمكنا الدول الأعضاء من تسخير قدرات بشرية عالية الجودة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن أعمق مشاعر التعاطف مع ضحايا الهجوم الشنيع الذي استهدف مقر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سيفاري يوم ٢٩ حزيران/يونيه، وكذلك مع أسرهم.

إن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تبرح تتدهور. هناك هجمات غير متناظرة متزايدة ضد قوات الدفاع والأمن والمدنيين في منطقة عمليات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن الضروري أن يتم تفعيل القوة بأسرع ما يمكن وإدماجها في نهج شامل يشمل الأمن والتنمية، وتحسين الحكم – تحديدا فيما يتعلق بوجود مؤسسات دولة في جميع أنحاء الإقليم – واحترام حقوق الإنسان.

أنتقل الآن إلى مساهمة الاتحاد الأفريقي. تبذل المفوضية جهودها لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على المستويات السياسية والتقنية والمادية، بالقدر الذي يمكنها القيام به. وقد اعتمد مجلس السلام والأمن الأفريقي، في جلسته ٦٧٩ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مفهوم عمليات للقوة وأذن بنشرها لفترة أولية قابلة للتجديد مدتها ١٢ شهرا. وقد كرر مجلس السلام والأمن دعمه للقوة المشتركة في جلسته ٧٥٩ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس من هذا العام. يدعم الاتحاد الأفريقي الفكرة الواردة في التقرير المتمثلة في أنه ينبغي استمرار تكييف مفهوم العمليات ليعكس الحقائق على الأرض.

وكذلك أرحب بتشديد الأمين العام في تقريره على الحاجة الملحة إلى إنشاء فريق دعم لقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويبقى الاتحاد الأفريقي مقتنعا بأهمية تعزيز الروابط بين الاتحاد الأفريقي وقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجعلها جزءا لا يتجزأ من منظومة السلام والأمن الأفريقية. وفي ضوء تزايد تدهور الظروف الأمنية، يعيد الاتحاد الأفريقي تأكيد دعمه للدعوة الصادرة عن رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في اجتماعهم الذي عقد على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط، لتزويد القوة بتكليف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتمكينها من التمتع بتمويل الأمم المتحدة المباشر. إننا نجد أنفسنا في مرحلة حرجة والقوة تستحق دعم المجتمع الدولي.

وختاما، أثني على أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التضحيات التي بذلتها في كفاحها ضد الإرهاب. وأشكر جميع الشركاء على دعمهم وأدعو إلى المزيد من الالتزام، وأعيد تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي الكامل على جميع المستويات – السياسية والتقنية والمادية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد بويويا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيرانو.

السيد سيرانو (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن عمل الاتحاد الأوروبي دعما للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن استقرار منطقة الساحل أمر أساسي، ليس بالنسبة للبلدان التي تتألف منها فحسب، بل وللمناطق المجاورة وبالتأكيد لأمن أوروبا. لذلك يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الشركاء الثنائيين، الذين يشكل إسهامهم ضرورة.

غير أنه إذا كانت هناك جهات جديرة بالذكر بصفة خاصة اليوم، فهي بلدان منطقة الساحل نفسها، وخاصة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فتلك البلدان قد أخذت زمام أمرها بيدها، بناء على فهم مشترك ليس للتهديدات والتحديات فحسب، ولكن كذلك للفرص، من خلال مبادرة للتعاون الإقليمي. وظل الاتحاد الأوروبي يدعم نموها بفعالية، منذ إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في العام ٢٠١٤، بما في ذلك من خلال المساعدة على تعبئة المجتمع الدولي، كما فعل، على سبيل المثال، في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عقد في بروكسل في شباط/فبراير. هذا في

الواقع يشكل إحدى أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وأود أن أذكر بعض الأمثلة على الدعم الملموس الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى شركائنا في منطقة الساحل في إطار نهج متكامل في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية.

فيما يتعلق بالانخراط السياسي والدبلوماسي، فإن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تشكل واقعا يوميا تقريبا، مع زيارات متكررة فيما بين قادة البلدان الأوروبية وقادة منطقة الساحل، بما في ذلك في مؤتمر القمة في بروكسل الذي أشرت إليه واجتماعات وزارية منتظمة، عقد آخرها في حزيران/يونيه. وتنعكس الشراكة كذلك في جانب الاتحاد الأوروبي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والدور الرئيسي الذي يضطلع به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، السيد أنخيل لوسادا.

ويكتسي دعم عملية السلام في مالي من خلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، في ذلك السياق، أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار في مالي والمنطقة بأسرها. والاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال أكبر المانحين في مالي، منخرط بنشاط في الوساطة الدولية لدعم العملية. وعلاوة على ذلك يدعم الاتحاد الأوروبي، من خلال توفير خبرة محددة الأهداف، الجهود التي تبذلها السلطات المالية لتعزيز حكمها في وسط مالي.

وفيما يتعلق بالتنمية والعمل الإنساني، تصل المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للمنطقة إلى ٨ بلايين يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، بما في ذلك ٣,٩ بلايين يورو من صندوق التنمية الأوروبي والصندوق الاستئماني الأوروبي لمواجهة حالات الطوارئ لأفريقيا و ١,٧ بليون يورو لدعم الميزانية. ويتماشى الدعم مع خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إننا نتطلع إلى مؤتمر المانحين المقبل المقرر عقده في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

علاوة على ذلك، وفي عام ٢٠١٧، خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٤٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتكلم عن التعاون الأوروبي في مجال الأمن والدفاع في منطقة الساحل. الحالة الأمنية في المنطقة آخذة في التدهور، ولا سيما في وسط مالي وشمال وشرق بوركينا فاسو. وقد وصف ذلك وكيل الأمين العام، السيد لاكروا، وأشير إلى إحاطته الإعلامية. وفي هذا السياق، يجري حاليا تطوير مبادرة القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، وزيادة الدعم الدولي في مجالي الأمن والدفاع أصبحت ضرورية. والاتحاد الأوروبي يتواجد في المنطقة منذ عام ٢٠١٢ من خلال ثلاث بعثات وحوالي ٨٠٠ خبير أوروبي في الميدان.

إن بعثتي الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في كل من النيجر ومالي هما بعثتان مدنيتان الغرض منهما دعم قوات الأمن الداخلي في مالي والنيجر لتعزيز قدراتهما لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعملان أيضا على الإسهام في إصلاح القطاع الأمني عن طريق تقديم المشورة والتدريب وتوفير المعدات. ومنذ بدء نشرهما في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، على التوالي، قدمت البعثتان التدريب في النيجر ومالي لما يقرب من ١٦ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن في البلدين.

وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء، تدعم البعثتان المدنيتان عن كثب سلطات منطقة الساحل في تطوير مكون الشرطة في القوة المشتركة، وهو عنصر رئيسي لضمان المتابعة القضائية للأعمال العسكرية وتعزيز العلاقة بين القوة والسكان المحليين.

أما البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وتضم ٥٧١ جنديا، فهي بعثة تدريب عسكري تقدم المشورة للسلطات المالية بشأن إعادة هيكلة القوات المسلحة من خلال تدريب الكتائب. وتم تدريب

ثماني كتائب بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧. وبعثة مالي هذه شريك رئيسي للقوة المشتركة أيضا. وحتى الآن، نظمت أربع دورات تدريبية لضباط الأركان العسكرية في بلدان الساحل الخمسة ودورة قيادة لمقر القوة والقطاعات الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي المشورة لقيادة القوة المشتركة ومركز القيادة بشأن وضع الإجراءات التنظيمية والعملياتية وتلبية المتطلبات من الهياكل الأساسية والمعدات.

وبالتعاون مع شركائنا في منطقة الساحل، شرع الاتحاد الأوروبي في عملية تكييف لهاتين البعثتين لتقديم المشورة والتدريب – من خلال تقديم المساعدة إلى كلية الدفاع التابعة للمجموعة الخماسية وكلية الأمن لمنطقة الساحل، وغيرها – وتقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وعلى المستوى الثنائي إلى كل عضو من أعضائها فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود.

وتحقيقا لذلك، أولا، بموافقة أعضاء المجموعة الخماسية لدول الساحل، سيجري توسيع منطقة عمليات البعثتين لتشمل جميع بلدان الساحل الخمسة وولايات البعثتين مع تكييفها وفق الاحتياجات التي يجري تحديدها بصورة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم نشر وحدة للتنسيق الإقليمي لهاتين البعثتين في نواكشوط من أجل تحسين دعم هياكل الحوكمة في بلدان المجموعة الخماسية، كما اتفقنا مع أمينها الدائم، الذي أرحب به بحرارة.

ثانيا، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة عملية التطوير والتنفيذ العملي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل بمبلغ ١٠٠ مليون يورو. وينظم الدعم على النحو التالي: المعدات والخدمات والهياكل الأساسية –٧٥ مليون يورو؛ دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للدعم العملياتي واللوجستي للقوة المشتركة في مالي –١٠ ملايين يورو؛ دعم مقدم إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لوضع إطار للامتثال بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لعمليات القوة المشتركة –١٠ ملايين يورو؛ دعم الحوكمة في دول الساحل الخمسة، وبخاصة بدء تشغيل الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية –٥ ملايين يورو.

إن إيصال المعدات التي يمولها الاتحاد الأوروبي، مثل أفرقة الحماية والمركبات المدرعة وأجهزة الكشف عن المتفجرات، إلى وحدات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية قد يكون بطيئا أكثر من اللازم أحيانا، لكنه قيد التنفيذ. وتبلغ قيمة المعدات والخدمات التي تم تسليمها في الميدان بالفعل أو المتاحة للقوة المشتركة ١٧,٩ مليون يورو. وجاري تنفيذ عمليات شراء بقيمة ٧٠ مليون يورو. والمناقشات مستمرة مع قيادة القوة لاستخدام ١١,٥ مليون يورو التي لا تزال متاحة.

وفي هذا السياق، أرحب أيضا بإعلان الرئيس كابوري خلال زيارته إلى بروكسل في الأسبوع الماضي أن مجموعة دول الساحل الخمسة باتت مستعدة لتحمل التكاليف المتكررة للقوة، أي ١١٥ مليون يورو سنويا.

ثالثا، أنشأ الاتحاد الأوروبي مركز التنسيق، الذي يتاح لدول الساحل الخمسة والمانحين الدوليين لتيسير تحديد المتطلبات وتنسيق الدعم المالي المقدم من الجهات المانحة للقوة المشتركة. علاوة على ذلك، أود أن أشكر مجلس الأمن على الدعم الذي أُعرِب عنه من خلال القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) لمركز التنسيق، وهو المنصة التي تسمح بتشارك وتحديث قائمة الاحتياجات وقوائم العروض. وفي سياق الهيكلة الإقليمية، نهدف إلى العمل بشكل أوثق مع الصندوق الاستئماني ولجنة دعم دول الساحل الخمسة.

كما أود التأكيد مجددا على أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مالي ممتاز، لا سيما بين بعثاتنا المدنية والعسكرية، والبعثة المتكاملة في الميدان. والاتحاد الأوروبي يدعم

تماما عمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام ويدين أي اعتداء على البعثة.

والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على مواصلة البناء على شراكته مع بلدان الساحل الخمسة، وهو أمر حيوي لضمان الأمن والتنمية في المنطقة. ونرحب بدعم مجلس الأمن لهذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد سيرانو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس بويويا، والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ووكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا، ونائب الأمين العام بيدرو سيرانو، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية. وأرحب بشكل خاص بوجود الأمين الدائم مامان سيديكو معنا على هذه الطاولة، ونقدر مشاركته الدائمة.

إن هشاشة الحالة الأمنية في منطقة الساحل وامتداد التهديد الإرهابي إلى شرق بوركينا فاسو مؤخرا يجب أن يزعجنا جميعا. لقد تحملت المجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل مسؤولياتها من خلال إنشاء القوة المشتركة ووضع برنامج للاستثمارات المشتركة ذات الأولوية، مما يشهد على التزامها بالأمن والتنمية في الميدان. وفي هذا الإطار، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم الدول المعنية في جهودها للتصدي لخطر يتهدد السلام والأمن الدوليين, وهذا أمر يعنينا جميعا.

إن إنشاء القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، بمبادرة من الدول المعنية، يشكل مبادرة تاريخية لا سابق لها أو ما يعادلها. وبالنظر إلى جسامة المهمة والتحديات ذات الصلة، يجب أن نقيِّم على النحو الواجب التقدم الكبير المحرز في غضون سنة أو أكثر قليلا.

بطبيعة الحال، ولأن هذه بالتحديد أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، كان الجميع يودون أن تمضي العملية قدما بسرعة أكبر وأن يكون تفعيل القوة المشتركة قد اكتمل فعلا. إننا جميعا ندرك الشوط الطويل الذي لا يزال علينا أن نقطعه.

ومع ذلك، فإن الإنجازات تبين أن العملية تمضي على قدم وساق. ويجب متابعتها بوحدة وتصميم.

ويتبادر إلى ذهني، أولا، حقيقة أن القوة المشتركة أصبحت الآن واقعا عمليا، مع نشر ٤٠٠٠ رجل إلى جانب هياكل القيادة العملياتية وعدة عمليات عبر القطاعات. وأفكر أيضا في وضع إطار الامتثال لحقوق الإنسان الذي لا مثيل له في القارة والتقدم المحرز في إنشاء مكون الشرطة، مما يجعله نموذجا نبيلا لعملية أفريقية. والخطوات التي اتخذتها حكومة مالي في أعقاب الاعتداءات المرتكبة في أيار/مايو الماضي في بوليكيسي جزء من هذه الدينامية الإيجابية. وأخيرا، أعتقد أن القصد من القوة المشتركة أن تكون حلقة وصل أساسية في الهيكل الأمني المنشور في منطقة الساحل، جنبا إلى جنب مع الجيوش الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والبعثات الأوروبية. وقد أدرك أعداء السلام ذلك عند استهداف مقرها في سيفاري خلال الهجوم المأساوي في حزيران/يونيه الماضي.

ولكل هذه الأسباب، من الأهمية بمكان أن تواصل دول منطقة الساحل الخمس تعبئتها لضمان أن تعمل القوة المشتركة بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

فتلك هي الأولوية. وتظل الأولوية القصوى هي تنفيذ العمليات الجديدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. ويجب أيضا

تنفيذ قرار رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بنقل مقر القوة المشتركة إلى باماكو في أقرب وقت ممكن.

وبالنظر إلى هذه التعبئة غير المسبوقة من قبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فإن من مسؤولية المجتمع الدولي والمجلس الآن تقديم الدعم الفعال والمناسب لمستوى التحديات الراهنة. ويشمل ذلك أولا وقبل كل شيء، ضمان الوفاء بالتبرعات المالية التي تم التعهد بها دون تأخير. وقد وفى الكثيرون بتوفير الأموال التي تعهدوا بها بالفعل، أو أنهم بصدد إبرام العقود الدولية اللازمة لذلك بفضل الدور المحوري الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد. ومن الضروري أن تفي البلدان التي لم تدفع تبرعاتها بعد في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أيضا توفير الموارد الإضافية لتمويل الدعم التقني الذي يمكّن بعثة الأمم المتحدة من تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي في الميدان، وهو ليس من مهام التبرعات الثنائية.

غير أن الصعوبات التي ينطوي عليها حشد الدعم الدولي وتحقيقه بالفعل تدل على عدم التنفيذ الفعال للآليات القائمة أو عجزها عن حشد الموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، وهو أمر حاسم لتعزيز القوة في الأجلين القصير والمتوسط. وعليه، فإننا نؤيد تماما توصيات الأمين العام بشأن تعزيز الدعم المتعدد الأطراف للقوة المشتركة بمنحها ولاية قوية وتنفيذ مجموعة الدعم اللوجستي. ونحن على استعداد لطرحها لمجلس الأمن بمجرد أن تتمكن القوة المشتركة من تنفيذ عملياتها كاملة ونرى أولى نتائج ذلك في الميدان على أساس الدعم الذي سبق تقديمه إليها. وسنفعل ذلك من منطلق السعي إلى توافق الآراء الذي ما برح يوجه جهودنا في هذه المسألة، وأيضا من منطلق أهمية توفير كل الدعم الذي تحتاج إليه القوة المشتركة.

وتؤمن فرنسا إيمانا راسخا بأنه ينبغي أن يقترن هذا الالتزام الأمني الاستثنائي بتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل بمستوى مماثل من التعبئة على الجبهتين السياسية والإنمائية. أولا، على الجبهة السياسية يجب أن تتمثل أولويتنا الرئيسية في التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد وضع المجلس إطارا قويا لدعم أصحاب المصلحة الماليين. ويجب على المجتمع الدولي الاستفادة من هذه الآليات جميعا من الآن وحتى آذار/مارس وهو الموعد النهائي المحدد بموجب القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ونعوّل أيضا على إسهام المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الجهود المبذولة لإقناع جميع الأطراف المالية في المشاركة في العملية.

وعلى صعيد التنمية، فإن الأولوية هي توفير الفرص المستدامة للسكان في منطقة الساحل، وخاصة الشباب. ويرمى التحالف من أجل منطقة الساحل – من خلال تحديد ٥٠٠ مشروع بتكلفة إجمالية تزيد على ٧,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠– إلى تعبئة المانحين وتعزيز الممارسات الجيدة لضمان وصول المساعدة العاجلة إلى أضعف الفئات السكانية، وخاصة في المناطق الحدودية. وإن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص دورا رئيسيا يؤديه في مجال الحوكمة. ويعدُّ التوقيع على اتفاق الشراكة بين التحالف والمجموعة الخماسية خطوة هامة أيضا وينبغي أن تمكّن من تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع بحلول نهاية العام في المناطق المعرّضة للخطر التي حددتها المجموعة الخماسية لتفادي انزلاق تلك المناطق إلى حالة عدم الاستقرار. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للاستثمارات ذات الأولوية بالنسبة للمجموعة الخماسية وندعو الجهات المانحة للتأهب للمشاركة في المؤتمر التنسيقي للجهات المانحة المقرر عقده في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي أن تستند جميع هذه المشاريع إلى الإطار الأعم الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة حتى يكون موجها لتجنب أي تشتت أو ازدواجية في الجهود. وأخيرا، ندعو لجنة بناء السلام إلى مواصلة التزامها القوي بمسألة الساحل. فهي بمثابة سياق هام ومؤات للتشجيع على حفظ التوازن والتنسيق بين الجهود السياسية والأمنية والإنمائية.

وتقتضي منا الحالة في منطقة الساحل اليوم الاهتمام الكامل وبذل الجهود. ويجب على جميع الأطراف الاضطلاع بدورها – المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من خلال تنفيذ العمليات الجديدة للقوة المشتركة في الأسابيع القليلة المقبلة، والجهات المانحة، التي يتعين عليها ضمان تقديم تبرعاتها المالية دون تأخير، والمجلس، من خلال الالتزام بإعادة النظر في دعمه المتعدد الأطراف للقوة المشتركة عند تمكنها من التنفيذ الكامل لعملياتها. وستصدر فرنسا بيانا صحفيا بهذا الشأن في نهاية هذه الجلسة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ويتعين علينا إيلاء أقصى درجات الاهتمام الممكن للرؤية الأفريقية لحل المسائل في المنطقة على النحو الذي بيّنه السيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل. ونحن ممتنون أيضا لبقية مقدمي الإحاطات اليوم.

ونتفق مع الآراء المعبرة عن القلق إزاء الحالة في منطقة الساحل التي أُفصِح عنها اليوم. وقد بلغت التهديدات للأمن والاستقرار في ذلك الجزء من أفريقيا مستوى لم يسبق له مثيل. وتواصل الجماعة الإرهابية الخفية الناشطة في المنطقة تصعيد عملياتها وتسعى إلى توسيع وجودها الجغرافي. ويزداد عدد الجماعات المتطرفة الجديدة الناشئة، وتزداد أيضا أنشطة الجريمة المنظمة مستغلة في ذلك الانعدام التام للسلطة على امتداد تلك المساحة الشاسعة من المنطقة. ونحن نعلم جيدا جذور هذه المشاكل، لأننا نحصد الآن في تلك المنطقة ثمار العاصفة التي أطلقناها بانهيار الدولة في ليبيا م جراء التدخل الأجنبي الفظ هناك. ونرى من الناحية العملية أن من المستحيل تحقيق استقرار الوضع في المنطقة بدون تطبيع الوضع في ذلك البلد.

ونرحب بمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. فقد أُحرز تقدم لا يمكن إنكاره خلال الـ١٨ شهرا الماضية على إنشاء تلك القوة. وضمن ذلك نُفّذت عدة عمليات وبلغت نسبة تجنيد الأفراد العسكريين ٨٠ في المائة ويوشك إنشاء المقر والأمانة العامة على الانتهاء، في حين أنشئت آليات للتمويل أيضا. ونتوقع الإعلان عن خطط ملموسة لمواصلة العمليات المشتركة في المستقبل القريب. ونرى أن القوة المشتركة قد أثبتت بالفعل أنها عامل أساسي في ضمان الاستقرار في المنطقة. وبطبيعة الحال، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولا شك أن الهجوم الإرهابي على مقر القوة المشتركة في سيفاري في ٢٩ حزيران/يونيه كان ضربة قوية وأدى إلى إبطاء عملية التدريب. إلا أنه كشف في الوقت نفسه عن نقاط ضعف القوة المشتركة. وندرك أنه قد أُستخلصت الاستنتاجات ذات الصلة، وأنه بدأ العمل على معالجة الأخطاء. وسيكون ضروريا أيضا تسريع عملية بناء الثكنات العسكرية للقوة المشتركة وحل المشاكل المتعلقة بمد الأفراد بما يكفي من الأسلحة وتحسين تدريب الوحدات القتالية.

ولا يمكن حل هذه المسائل بدون كفالة التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به للهياكل العسكرية المشتركة لدول الساحل. ونلاحظ بطء تدفق الأموال إلى المنطقة. وللأسف، أن الكثيرين ممن قدموا تعهدات مالية في ذلك الصدد لم يعجّلوا بالوفاء بها. وبسبب نقص التمويل نفسه لم تعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قادرة على تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بدعم القوة المشتركة.

إننا مقتنعون بأهمية بذل المزيد من الجهود المنسقة، من جانب الأفارقة والمجتمع الدولي على السواء، لمكافحة التطرف في منطقة الساحل والصحراء. ومن الواضح أنه لا يمكن للوسائل العسكرية وحدها استئصال هذا الشر. فمن الضروري أيضاً

التصدي بفعالية لانتشار الفكر المتطرف، والعمل بطريقة بناءة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تعاني منها بلدان المنطقة وتعزيز مؤسسات الدولة، ونود أن نسلّط الضوء على الدور الرئيسي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في مواجهة تلك التحديات.

تنظر روسيا في إمكانية إقامة تعاون فعال مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمعالجة المشاكل الملحّة للمنطقة. وقد بدأنا بالفعل بتقديم المساعدة التقنية والعسكرية إلى عدد من الدول في المنطقة وبتوفير التدريب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وسنواصل العمل على تيسير بناء قدرات القوات المسلحة للمجموعة الخماسية بهدف تمكين قوتها المشتركة من أن تصبح أداة فعالة في استعادة السلام في غرب أفريقيا وصونه.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد برئاسة الصين على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونودّ أن نعرب عن امتناننا لكل من السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين العام الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل؛ والسيد بيدرو سيرّانو، نائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

لا تزال كازاخستان تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الحدود الثلاثية بمنطقة الساحل وتوسّع الجماعات الإرهابية والمتطرفة نحو وسط مالي وشرق بوركينا فاسو. ومما يثير القلق أن انعدام الأمن هذا يتفاقم بسبب التحالفات التي شكلتها الجماعات الإرهابية والمتطرفة مع الجماعات الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والبشر وانتشار الأسلحة. ويرحّب وفد بلدي بالتزام بلدان المجموعة الخماسية بتفعيل القوة المشتركة وتصميمها على ذلك، وهو أمر بالغ الأهمية لفعالية مكافحة الإرهاب في المنطقة. ونعتقد أن جعل القوة المشتركة عاملة بشكل كامل سيقوّي بصورة إيجابية الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوات الأمن الوطني المالية وغيرها من الآليات لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل.

بيد أن بلدان المجموعة الخماسية تحتاج، كي تنجح، إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به وطويل الأجل من الجهات المانحة، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية من الدول الأعضاء. ولذلك فإننا نؤيد التوصيات الواردة في التقرير نصف السنوي للأمين العام (S/2018/1006) بشأن الحاجة إلى تنقيح تدابير الدعم وآلية التمويل. وسيتعين على دول المجموعة الخماسية، بدورها، الإسراع في عملية جعل القوة المشتركة عاملة بالكامل، وتحسين جاهزيتها التشغيلية واستدامة تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحّب بفتح كليات الأمن والدفاع التي أنشأتها المجموعة الخماسية، وهو ما يشكل خطوة هامة نحو تعزيز قدرة القوة المشتركة.

ومن المهام الكبيرة الأخرى ضمان التكامل وتعزيز التنسيق بين القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وجميع قوات الأمن في المنطقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان والأطر الإقليمية، ولا سيما عملية نواكشوط التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ينبغي للقوة المشتركة أن تجد مكانها في الإطار السياسي والمؤسسي الأوسع والاستراتيجية المقررة للمنطقة دون الإقليمية، التي تدعو أيضاً إلى تحسين الاتساق فيما بين بلدان منطقة الساحل نفسها. ولذلك فإننا نؤيد النداء الموجه من مؤتمر القمة الذي عقدته المجموعة الخماسية في نواكشوط في تموز/يوليه للتوفيق بين خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة وبين خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

ولمعالجة عدم الاستقرار في المنطقة بصورة حقيقة، يجب أن تقترن تدابير مكافحة الإرهاب بالجهود الإنمائية وبمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار. وإلى حد ما، يمكن حلّ هذه المسائل أو على الأقل الحد منها عن طريق تعزيز الحوكمة المحلية، والحد من الفقر والتنافس بين القبائل، وتوفير الخدمات الأساسية وإيجاد المزيد من فرص العمل. وينبغي أن يكون التخفيف من آثار تغير المناخ أولوية أخرى. لقد اقترح بلدي استراتيجية ثلاثية لتسوية النزاعات الإقليمية، والمتمثلة في تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، واعتماد نهج إقليمي وتبسيط منظومة الأمم المتحدة لتمكينها من توحيد الأداء.

يمكن لاستراتيجية عامة شاملة من هذا النوع أن تكون أداة فعالة للغاية ومستدامة للتصدي للتهديدات المشتركة التي تواجهها منطقة الساحل وبلدان المنطقة. إن إعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم التي أطلقت مؤخراً تمثل أساساً جيداً لهذا النهج الشامل والمتكامل. ونتطلع أيضاً إلى مواءمة الاستراتيجية المتكاملة مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل. ويحدونا الأمل في أن يتم تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد في الاجتماع الوزاري المقبل للاتحاد الأوروبي بشأن مالي ومنطقة الساحل. وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام كازاخستان بمساعدة بلدان منطقة الساحل على الوفاء برؤيتها من أجل السلام والتقدم والرخاء.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أنا أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

إن التحديات التي تواجه منطقة الساحل معقدة وهي تزداد تعقيداً. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء زيادة حالات الإرهاب والإجرام والعنف بين الطوائف في وسط مالي. وإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء تفشي انعدام الأمن والإرهاب في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك شرق بوركينا فاسو. لقد تحدث العديد من المتكلمين اليوم لا عن أهمية الأمن وحسب – على الرغم من أن ذلك أمر رئيسي – ولكن أيضاً عن التنمية والنطاق الأوسع للتنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات اللازمة. ويمكننا أن نرى خطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهي تعمل في هذه المنطقة. لا يوجد عنصر واحد يمكن بمفرده أن يكفل النجاح. وجميعها ضرورية. وهناك مسائل اقتصادية واجتماعية تعود إلى عقود زمنية خلت وهي أساس عدم الاستقرار في منطقة الساحل. يجب أن تعالج أعمالنا الإنمائية أسباب عدم الاستقرار تلك التي طال أمدها والتي نراها مع التأكيد في الوقت ذاته على الحقوق الفردية.

يتعين على القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التصدي للإرهاب وإيجاد حيز يمكن فيه للحكومات والمنظمات الدولية تقديم الخدمات على نحو آمن. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بطبيعة الحال، هي عنصر حاسم الأهمية في في مساعدة الحكومات في ذلك الحيز والحفاظ عليه. وفي مالي، على وجه الخصوص، نحتاج إلى التركيز على عملية السلام وتجديد الالتزام بها. ولذلك فإن جميع تلك العناصر ليست حيوية على المستوى الفردي وحسب بل بشكل جماعي، والمهمة الأساسية لجميع من هم في الأدوار القيادية، سواء في نيويورك أو نواكشوط أو في الميدان، التأكد من أن تلك الجهود مترابطة ومتسلسلة وفعالة. ولو تمكّنا من معرفة المزيد عن تلك الأنشطة المشتركة في الممارسة العملية كما في النظرية فسوف يساعد ذلك المجلس.

وكما يبيّن تقرير الأمين العام (S/2018/1006)، فهناك تقدم واضح نُشيد به. وإننا ننوّه بالقادة والموظفين في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمواصلة جهودهم لتوحيد العمل معاً على الرغم من الظروف الصعبة والمعاكسة. ويُشجّعُ المملكةَ المتحدة على وجه الخصوص نجاحُ عمليات نشر القوات وإجراءُ ست عمليات للقوة المشتركة في المناطق الحدودية؛ والتشغيل التام لمقار القطاعات الثلاثة وإطلاق الكليات الأمنية والدفاعية

في الساحل. وننوّه بشجاعة وتفاني القوة المشتركة في ما وصفه السيد لاكروا بالحالة الأمنية المقلقة.

وسرّنا أيضاً أن نرى تحديث المعلومات بشأن إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتشدد المملكة المتحدة على أهمية ضمان أن تجري عمليات القوة المشتركة في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بالخطوات التي اتُّخذت بالفعل من أجل النهوض بإطار الامتثال والتشجيع على مواصلة الجهود لترسيخه وجعله عاملاً في جميع أنحاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. إن لحماية المدنيين وتفعيل الإطار أهمية حيوية في الحفاظ على الدعم والموافقة من السكان الذين أنشئت القوة المشتركة لحمايتهم.

وللمضي قدماً، نودّ أن نشجّع الأمانة العامة للمجموعة الخماسية على استكمال المفهوم الاستراتيجي للعمليات للقوة المشتركة، الذي سيبرهن على وحدة الهدف داخل القوة المشتركة ويعزز ثقة الجهات المانحة. ونهيب ببلدان المجموعة الخماسية التعجيل ببذل جهودها من أجل نشر جميع قواتها المنتظرة وإنشاء عنصر الشرطة بالكامل من أجل التصدي للتهديد المتزايد عبر الحدود الذي يواجه المنطقة. وقد رحّبتُ بصراحة السيد سيديكو صباح هذا اليوم. كما أننا نحث جميع الشركاء على الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدوا بها للقوة المشتركة في أقرب وقت ممكن بغية كفالة أن تصبح حقيقة في أسرع ما يمكن.

وتكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية أسهمنا بنسبة ١٥,٥ في المائة من حزمة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي للقوة المشتركة، فضلا عن التعهد بتقديم مبلغ مليوني جنيه استرليني في صورة دعم ثنائي، ونشرنا ثلاث طائرات هليكوبتر من طراز شينوك في منطقة الساحل لدعم عملية بارخان. هذا بالإضافة إلى قرابة ٢٠٠ مليون دولار سنقدمها إلى منطقة الساحل في صورة مساعدة إنمائية وإنسانية بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وتنوه المملكة المتحدة بمساهمة الجهات الفاعلة الإقليمية التي تعمل من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في مالي وعملية بارخان وبعثات الاتحاد الأوروبي، وندعم ما تقدمه هذه البعثات من مساعدة تقنية وما توفره من تدريب. إن تعزيز التنسيق أمر أساسي لضمان أن تحقق مختلف الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الحد الأقصى من التأثير ولتجنب الازدواجية. ونشيد بالدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في إدارة مركز التنسيق حتى الآن، ونقدر عزمه على نقل المركز إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمجرد أن تكون لديها القدرة على استقباله واستضافته. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث بقوة المجموعة الخماسية على التعجيل بإنشاء فريق الدعم الذي سيكون بمثابة منبر لتبادل الآراء والتنسيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين.

سبق وأن أوضحت أن العمل العسكري وحده ليس هو الحل لهذه المسألة، وأوجزت بعض ما فعلته المملكة المتحدة تحقيقا لهذه الغاية. ومن هذا المنطلق، نرحب بإعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وبإطلاق خطة الأمم المتحدة للدعم، التي توفر إطارا هاما للتصدي للعقبات الهيكلية التي تواجه تحقيق التنمية والسلام والأمن في المنطقة بطريقة أكثر تكاملا، والمسائل في منطقة الساحل بوجه أعم، والتي، كما قلت من قبل، ترجع جذورها إلى عقود. كما نرحب بالدور المستمر الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعبئة الالتزامات والشراكات بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان منطقة الساحل والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين بغية تعزيز تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تفعيل القوة

المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأتقدم بالشكر للسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل؛ والسيد بيدرو سيرانو، نائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على بياناتهم الممتازة.

لقد مكنتنا الإحاطات الإعلامية من الوقوف على مدى التقدم المحرز والتحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل ضمان التشغيل الكامل للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وتتعلق التحديات على وجه الخصوص بالافتقار إلى الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها وكفاية الموظفين والتدريب الملائم والمعدات المناسبة لحجم التهديدات الأمنية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن وحدة عمل المجلس واستمرار التزام الدول والجهات الفاعلة المؤسسية يسمحان بالتنفيذ المتضافر والمرضي عموما للتوصيات الواردة في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، بشأن الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوة المشتركة الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي هذا الصدد، تشجع كوت ديفوار جميع الجهات المعنية، ولا سيما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على مواصلة ما تبذله من جهود من أجل تسريع وتيرة بناء القوة المشتركة.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/1006)، على الرغم من أن التقدم المحرز في بناء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية أمر مشجع، فإنه لا يزال دون مستوى التوقعات. ومن ثم، تحث كوت ديفوار دول المجموعة الخماسية على مواصلة الحوار مع الشركاء الدوليين بغية تعزيز وتحسين تنسيق الدعم المتعدد الجوانب لتفعيل القوة المشتركة. ولا نزال نؤمن بأن قدرات القوة المشتركة على النشر السريع وإلمامها بالبيئة الاجتماعية والثقافية يشكلان مزايا نسبية لها في مكافحة انتشار الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في منطقة الساحل.

يتطلب تعقد التحديات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية أن تقوم الدول بتجميع مواردها لمكافحة الجماعات الإرهابية. ولذلك، فإن بلدي يرحب بالدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، والذي يشكل مثالا جيدا للتعاون بين عمليات الأمم المتحدة للسلام ونظيراتها الأفريقية.

ونؤكد على مدى سرورنا بالتوقيع، في ٢٣ شباط/فبراير، على الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولذلك، نحث جميع الشركاء على متابعة تعهداتهم التمويلية بغية إتمام عملية تفعيل القوة المشتركة. ونرحب باعتماد دول المجموعة لإطار للامتثال بهدف ضمان احترام القوة المشتركة التام لحقوق الإنسان. وسيتطلب تنفيذ الإطار التوعية باحترام حقوق الإنسان الأساسية بين العناصر العسكرية للقوة المشتركة، وكذلك المعاقبة الفعالة لمرتكبي انتهاكات لحقوق الإنسان.

وحتى إذا بلغت القوة المشتركة قدرتها التشغيلية الكاملة، لا يمكن إنكار أن فعاليتها ستظل متوقفة على الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية في المنطقة. ولذلك، يجب أن تكون القوة المشتركة مجرد جزء من جهد سياسي يتجاوز السياسة الأمنية ليشكل عملية شاملة للتسوية الدائمة للأزمات الحالية في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، وفي سياق البحث عن حل سياسي للأزمة في مالي، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي إلى تنفيذه على الفور. والواقع أن كفالة نجاح الاتفاق ستكون خطوة أولى نحو استعادة السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستجابات الأمنية للقوة

المشتركة يجب أيضا أن تدعمها استراتيجيات تهدف إلى القضاء على العوامل الكامنة وراء أوجه الضعف الإقليمية وتحسين قدرة الدول والسكان المحليين على الصمود في مواجهة الأزمات. ونعتقد أن تحقيق هذا الغرض يتطلب منا كفالة تواءم السياسات الأمنية والإنمائية المُنفذة بغية توفير استجابات مستدامة للأزمات المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر إعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ووضع خطة الأمم المتحدة للدعم في أعقاب استعراض التحديات الأمنية والإنمائية في المنطقة.

وتعرب كوت ديفوار عن تقديرها للدعم المالي المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى القوة المشتركة، إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء قدرتها على الاستمرار ماليا في الأجل الطويل، بالنظر إلى حجم احتياجات القوة والتأخر في توفير التمويل الذي تم التعهد به. ونعتقد أنه نظرا للبعد الإقليمي ونطاق التهديدات الراهنة، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التوصل إلى استجابات سريعة للحاجة إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

إن الآثار المترتبة على انعدام الأمن والاستقرار، والتي تفاقمت بسبب الأعمال التي تقوم بها العديد من الجماعات الجهادية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، تتجاوز منطقة الساحل كثيرا. وهي تشكل حاليا تحديا هاما أمام صون السلام والأمن الدوليين، مما يتطلب أن نعمل بشكل عاجل لصياغة استجابات منسقة ومستدامة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية لشعوب منطقة الساحل.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقدير بلدي الكامل للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التضحيات الهائلة التي قدمتها على الرغم من صعوبة الظروف الإقليمية. فالتزامها الثابت في سياق تطلع أفريقيا إلى تولي زمام أمنها الجماعي يشكل مثالا ينبغي أن ندعمه. وستواصل كوت ديفوار الوقوف إلى جانب هذه الدول في إطار الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام لاكروا والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مامان سيديكو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، ونائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيد بيدرو سيرانو، على إحاطاتهم الإعلامية والمعلومات المستكملة بشأن الحالة في منطقة الساحل وأنشطة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إننا ندرك تماما أن استعادة وتوسيع نطاق سلطة الدولة في شمال مالي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا تزال تشكل تحديا خطيرا. وفي ظل غياب هياكل الدولة التي تتوفر لها مقومات البقاء، فإن تعزيز السلام والمصالحة في جميع أنحاء المنطقة وإجراء الإصلاحات المؤسسية البالغة الأهمية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مالي أمر صعب للغاية.

إن التهديدات والاعتداءات المتكررة في الأشهر الأخيرة ضد أفراد قوات الأمن وغيرهم من الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة وكذلك تدمير المرافق العامة يجب أن تؤخذ على محمل الجد. ونتفق مع تقرير الأمين العام (S/2018/1006) أن العديد من الهجمات الإرهابية الأخيرة دليل واضح على تزايد وجود الجماعات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك على طول الحدود التشادية الليبية، والتي تستغل الفراغ الأمني في منطقة لا تغطيها عمليات القوات الدولية أو القوات المسلحة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وهذه الحالة تستدعي تعزيز أعمال التنسيق والردع التي تضطلع بها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجيوش الوطنية والقوات الأمنية لكل دولة في المنطقة.

إن الجهود المشتركة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتزامها الذي جدد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة من خلال تعهد الدول الأعضاء بالتفعيل التام للقوة المشتركة، تستحق التقدير. وإذا ضمن لبلدان المنطقة توافر تمويل يمكن التنبؤ به وزودت بالقدرات الكافية من حيث المعدات، نعتقد أنه لن يكون هناك أي سبب لعدم تحقق ذلك.

وفي المناسبة الرفيعة المستوى آنفة الذكر بشأن مالي ومنطقة الساحل، أعرب ممثلو البلدان المانحة عن استعدادهم لدعم القوة المشتركة، وحثوا الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تسريع جهود تكوين القوات. غير أنه من المهم أن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، باتخاذ إجراءات ملموسة، على النحو الذي طلبه الرئيس إبراهيم كيتا، رئيس مالي، وغيره من الممثلين الآخرين من المنطقة، لوضع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضمن ولاية بموجب الفصل السابع،بغية ضمان استمرار الدعم والتمويل. إن التحدي الجغرافي للعمليات العسكرية في صحراء منطقة الساحل واتساع رقعة الأرض يجعلان من الضروري تعزيز قدرة القوة المشتركة من خلال دعم دولي قوي.

نحن نؤيد عمل الاتحاد الأفريقي في الإبلاغ عن أنشطة القوة المشتركة، مع التركيز على التقدم المحرز في تفعيلها، والدعم الدولي للقوة المشتركة، وتنفيذ الاتفاق التقني، والتحديات التي واجهتنا، وتقيد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية في إعادة هيكلة أمانتها للوفاء بالمتطلبات التشغيلية.

وفي حين يسهم تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ووجود القوات الدولية الأخرى في حل المشكلة الأمنية في منطقة الساحل، ينبغي أن تكون الشراكات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأساسا في تنفيذ خطة الاستثمار ذات الأولوية، شاغلا رئيسيا لضمان تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة – مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – حيوي حقا. ويحدونا الأمل في أن تساعد نتائج المناقشة السنوية للجنة بناء السلام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على حشد الدعم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقا.

وعلى الرغم من أن حكومات المنطقة لا تتوانى في بذل الجهود، فإن الحالة الإنسانية في منطقة الساحل لا تزال محفوفة بالمخاطر، وقد يستمر تفاقمها جراء تزايد النزاع والتحديات المتصلة بتغير المناخ. ونود أن نقدم دعمنا لبرنامج مواجهة الطوارئ لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المحلية في المناطق الحدودية لبلدان منطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، من المهم زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل في المناطق الحدودية في سياق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح.

أود أن أبدأ بالثناء على بلدان المنطقة على جهودها القيمة للغاية من أجل السلام والأمن في منطقة الساحل. نحن نفهم كيف يتم الاضطلاع بهذه الجهود في ظل ظروف صعبة للغاية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا على الخسائر في الأرواح بين قوات الأمن والمدنيين. نحن نتشاطر القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في وسط مالي وانتشار العنف إلى بوركينا فاسو والنيجر.

إن ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين والمزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمور مثيرة للقلق. أعتقد أن مقدمي الإحاطات الإعلامية أكدوا عن حق على أثر ذلك على الناس، ولا سيما الشباب، في المنطقة.

ولذلك، فإننا نرحب بتصميم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على بذل جهود موحدة لمواجهة التحديات الأمنية. وتشجعنا الخطوات المتخذة حتى الآن في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن الدعم الكبير المقدم من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. نحن نعلم من تجربتنا في مجلس الأمن مدى الدعم الهائل والمهم الذي تقدمه الجهود الإقليمية والتعاون الإقليمي لأي جهود تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلام.

ومن المهم الآن الإسراع بتنفيذ العناصر المتبقية من القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وينبغي أن تحظى تهيئة الظروف الملائمة لنشر القوات المتبقية وإنشاء عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة المزمع إنشاؤها دون إبطاء بالأولوية. ولضمان تشغيل القوة بالكامل ومصداقيتها، يجب نقل السلطة على كتائب القوة إلى قائد القوة. ويتعين في وقت قريب تحديد جدول زمني جديد لبلوغ مرحلة التشغيل الكامل، كما قال آخرون هذا الصباح. وتكتسي مواصلة تطوير وتوضيح مفهوم العمليات الاستراتيجي للقوة المشتركة نفس القدر من الأهمية. إن الوضوح بشأن الحالة النهائية المرغوبة للقوة المشتركة سيظهر وحدة الهدف وسيعزِّز ثقة الجهات المانحة.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2018/1006)، فإن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني سيكون عاملا حاسماً في نجاح القوة المشتركة. ومن الضروري التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها، بما في ذلك تلك المتعلقة بعمليات القوة المشتركة. يجب محاسبة مرتكبيها.

نحن نقدر المبادرات الرامية إلى زيادة الثقة بين السكان وقوات الأمن في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتشجعنا مواصلة العمل على إنشاء إطار امتثال قوي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن الدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مهم. وفي الوقت نفسه، نواصل التأكيد على أن هذا الدعم ينبغي ألا يمس بقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأولوياتها الاستراتيجية في مالي.

وإذ نمضي قدما، يجب النظر بجدية في الخيارات المتاحة لزيادة دعم الأمم المتحدة. التمويل الذي يمكن التنبؤ به ويعول عليه أمر حيوي إذا أريد للقوة المشتركة أن تكون قادرة على إجراء التخطيط وتنفيذ العمليات بطريقة فعالة ومستدامة. ولتحقيق ذلك، من الضروري بالتالي أن ترتقي القوة إلى مستوى المعايير القائمة والتوقعات.

والتنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي أمر أساسي. كما يتطلب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والحفاظ على السلام في المنطقة اتباع نهج كلي وجامع. ويلزم دمج القوة المشتركة ضمن إطار سياسي ومؤسسي أكبر، على نحو ما أكد أيضا الأمين العام. ونرحب بإنشاء فريق الدعم للقوة المشتركة، لكننا نلاحظ أن ثمة حاجة إلى زيادة الجهود لتعزيز التوجيه الاستراتيجي.

يجب الاضطلاع بذلك بالتنسيق الوثيق مع الهياكل والمنظمات الإقليمية.

يتطلب السلام الدائم والاستقرار اتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية والإنمائية. ونقدر، في ذلك الصدد، الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. توفر هذه الخطة الآن فرصة فريدة لدعم دولي أكثر اتساقا وتنسيقا. إن المؤتمر

المقبل للتنسيق بين الجهات المانحة الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، الذي سيناقش خطة الاستثمار ذات الأولوية، سيكون هاما. ونلاحظ النقطة الجيدة جدا التي أشار إليه الأمين الدائم سيديكو والمتمثلة في أنه يجب ترجمة التعهدات إلى دعم حقيقي.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ركزت أيضا الدورة السنوية للجنة بناء السلام على منطقة الساحل والاجتماع المشترك بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تغير المناخ. وكان هناك دعم قوي للأولويات التي حددت في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك التركيز على النمو الاقتصادي والحوكمة وتغير المناخ. كما جرى تسليط الضوء على أهمية الشباب وزيادة مشاركة المرأة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل لجنة بناء السلام المشاركة من أجل حشد الدعم والحفاظ على الاهتمام الدولي وتنسيق الجهود. وتظل لجنة بناء السلام منبرا فريدا للجمع بين الجهات الفاعلة، وتحقيق فهم شامل للأمن والتنمية، ومرافقة البلدان والمناطق التي تمر بمراحل انتقالية سياسيا.

لقد زارت نائبة الأمين العام ووزير خارجية السويد بلدانا في منطقة الساحل في تموز/يوليه الماضي. ونظمنا آنئذ اجتماعا رفيع المستوى للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8306). وتؤكد الاستنتاجات المستخلصة من هذه الزيارة، على النحو المبين في البيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2018/16)، على أهمية تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

وتظل السويد ملتزمة بدعم مالي ومنطقة الساحل في جهودهما الرامية إلى تعزيز الأمن والتنمية وبناء السلام المستدام. بالإضافة إلى مساهمتنا الكبيرة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن التزامنا الواسع النطاق يشمل تقديم الدعم من خلال الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التعاون الإنمائي الثنائي والإقليمي، والمساعدة الإنسانية. إن الدعم الدولي القوي، ومجلس الأمن الموحد، والتعاون الإقليمي الفعال من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمور تكتسي أهمية لمضي منطقة الساحل قدما نحو السلام والاستقرار.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل؛ والسيد سيرانو، نائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع، على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

لا ينكر أحد التحديات الكثيرة التي تواجه الناس والبلدان في منطقة الساحل اليوم. نحن نشعر بالقلق إزاء الزيادة في العنف بين القبائل وانعدام الأمن على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، واستمرار انتشار الإرهاب والأنشطة الإجرامية في جميع أنحاء المنطقة. وكما قال كثيرون هنا اليوم، لا يمكن للمنطقة التغلب على التحديات والتصدي للتهديدات التي تواجهها إلا من خلال مزيج من الحكم الرشيد الذي يركز على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتهيئة الفرص، واحترام حقوق الإنسان والأمن.

تشيد الولايات المتحدة بمبادرة الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء وتفعيل القوة المشتركة التابعة لها من أجل مكافحة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لتضحيات جنود الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأسرهم، وكذلك إحياء ذكرى المدنيين الذين قتلوا نتيجة للعنف وانعدام الأمن في المنطقة.

تؤيد الولايات المتحدة بشدة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وما تبذل من جهود لإحلال الأمن.

ونعتقد أن الدعم الثنائي هو أكثر الخيارات فعالية. ونواصل العمل عن كثب مع جميع الشركاء لتنسيق إسهاماتنا بالمعدات والتدريب والمشورة التقنية التي تشتد الحاجة إليها. وخلال السنة الماضية قامت الولايات المتحدة بمضاعفة مساعدتها تقريبا إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من ٦٠ مليون دولار إلى نحو ١١١ مليون دولار، وتحديدا لسد الثغرات في القدرات ذات الأولوية للقوة المشتركة. ويمثل هذا المبلغ جزءا واحدا فحسب من مساعدة أمنية طويلة الأمد وأوسع نطاقا من الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من بليون دولار تقدمها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٢ لدعم مؤسسات تلك الدول وقدراتها القتالية.

ونشيد بالدعم المتواصل من المجتمع الدولي وتطور القوة المشتركة وتفعيلها الناجح، ولا سيما الدعم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة واستمرار بعثاته التدريبية. ونشيد بتعاون المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل مواصلة وضع إطار للامتثال. إن احترافية القوة المشتركة واحترامها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني سيكونان عاملين حاسمين في نجاحها على المدى الطويل. كما نحيي دور فرنسا طويل الأمد والمتكامل بوصفها شريكا أمنيا للبلدان من خلال عملية برخان التابعة لها والعديد من التضحيات التي قدمها رجال ونساء تلك البعثة للتغلب على التهديدات المتطرفة العنيفة المستمرة. ونشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك موظفو البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والآخرون الذين يعملون بدأب لحل تحديات انعدام الأمن السياسي في جميع أنحاء المنطقة.

وتأمل الولايات المتحدة أن ترى تنفيذاً فعالا للاتفاق التقني بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي دعي إليه في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي يتيح المجال لرد نفقات البعثة المتكاملة المتعلقة بالدعم اللوجستي المقدم إلى القوة داخل إقليم مالي. وكما ذكرت السفيرة هيلي قبل سنة (انظر S/PV.8080)، نعتقد أن هذا هو أقصى مدى لأي دور داعم ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة خارج التنسيق والمساعدة الفنية المستمرين على أساس طوعي. لكن لا يزال الاتفاق التقني أحد السبل لمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذه المرحلة الحرجة. ونشجع الجهات المانحة على دعم الصندوق الاستئماني للبعثة المتكاملة من أجل تيسير سداد تكاليف الاحتياجات الهندسية الملحة مثل تصميم المعسكرات الذي اقترحته البعثة، والذي لا يزال ينتظر موافقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي سياق ذي صلة، لكنه منفصل، فإننا أيضا لا نعتقد أن هناك حاجة إلى إذن بموجب الفصل السابع كي تنجز القوة المشتركة مهمتها، حيث إن لدى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اتفاقات قائمة فعلا للعمليات العسكرية في أراضي كل منها.

وكما أقر آخرون فإن الاستجابات الأمنية لوحدها لن تحل جميع المشاكل. ولذلك، تواصل الولايات المتحدة شراكاتها متعددة القطاعات مع الحكومات والمجتمعات في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز الاستقرار والأمن من خلال مساعدة الولايات المتحدة في المجالات الإنسانية، والمتعلقة بالصحة والزراعة والحوكمة والتنمية. لقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٤٦٠ مليون دولار خلال سنتها المالية ٢٠١٧ في صورة مساعدات إنمائية وإنسانية إلى برامج في تلك البلدان. وكما ذكرنا من قبل، فإن دعمنا يسعى إلى استكمال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والشراكة المبتكرة المتوخاة في خطة الدعم.

إن مالي واتفاق السلام فيها في قلب المنطقة التي تعج بالتحديات السياسية والأمنية الفريدة الخاصة بها. وندعو مرة أخرى أطراف ذلك الاتفاق وأطراف الميثاق الجديد للسلام في مالي إلى إحراز تقدم كبير خلال الأشهر القليلة المقبلة اعترافا بمدى الأهمية التي سيكتسيها نجاحها بشأن خريطة الطريق. واستشرافا، لا يمكننا أن نقبل ما شهدناه في الماضي من افتقار للتنسيق وانعدام للاتصالات فيما بين الأطراف، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، الخلافات التي أدت إلى فشل مراسم بدء عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غاو في الأسبوع الماضي. يجب على الأطراف أن تحل على وجه السرعة المسائل المعلقة وتنفذ بسرعة الأحكام الرئيسية الواردة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). إن المخاطر مرتفعة جدا، بالنسبة لشعب مالي والمنطقة. ينبغي لمجلس الأمن أن يحتفظ بالحق في استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك فرض الجزاءات على المخربين الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاق.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها لضمان أن الدعم الثنائي مناسب وفعال. كما نشجع جميع الجهات المانحة على صرف الموارد التي تم التعهد بها للقوة المشتركة في بروكسل في شباط/فبراير الماضي. يمكن إدخال تحسينات أمنية كبيرة من خلال تنسيقنا الفعال مع الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية في المنطقة، وقيادة الاتحاد الأفريقي، وقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل المنازعات الإقليمية والمحلية. وستتوقف استدامة تلك التحسينات على التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نحو إدارة فعالة، وتهيئة الفرص واحترام حقوق الإنسان والمساءلة وشمول الجميع. كما سيكتسي أهمية توسيع دور المرأة والشباب والفئات المهمشة في عملية صنع القرار. معا، يمكن لهذه الخطوات أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين وإطلاق إمكانات هذه المنطقة الحيوية والطاقات الكامنة لشعوبها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة المهمة وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد جان – بيير لاكروا، والسيد مامان سيديكو، والسيد بيير بويويا، والسيد بيدرو سيرانو.

تتابع بيرو مع القلق الحالة الإنسانية الحرجة واستمرار تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل دون الإقليمية، على الرغم من العمل القيم للبلدان التي تتألف منها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونأسف لانتشار التطرف العنيف، وندين استمرار الهجمات الإرهابية. ونود أن نؤكد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا في مجالات ثلاثة نعتبرها أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية وبناء السلام المستدام.

أولا، فيما يتعلق بالأمن، فإن القوة المشتركة مدعوة إلى الاضطلاع بدور أساسي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذين يمثلان ظاهرتين تدعم إحداهما الأخرى.

وللقيام بذلك يجب أن تحظى القوة المشتركة بالمعدات المناسبة وبتعزيز قدرتها التشغيلية خلال النشر الكامل لعنصرها العسكري وعنصر الشرطة. وذلك، بدوره، يستلزم توافر التمويل المستدام والثابت، فضلا عن التعاون التقني لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على الحاجة إلى مواصلة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تنفيذ المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة وإطار الامتثال لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز ثقة المجتمع الدولي ودعمه.

ثانيا، وفي المجال السياسي، نعتقد أنه ينبغي أن يمكن إجراء انتخابات سلمية في مالي وموريتانيا من تعزيز المؤسسات والحوكمة في هذين البلدين، وهو ما ينبغي أن ينعكس، بدوره، من خلال المزيد من العمل الشرعي والفعال من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد،

نأمل أن يمكن التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام في مالي، تمشيا مع أحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، من تنشيط تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وتسريعه.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة التنمية المستدامة، وعلى نحو ما أشار إليه عدة متكلمين صباح هذا اليوم، فإن تحقيق السلام المستدام في منطقة الساحل يتجاوز الاعتبارات العسكرية. فنحن بحاجة إلى اتخاذ نهج متعدد الأبعاد يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وذلك يعني، ضمن تدابير أخرى، بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات اللازمة بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي المستمر بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشدد على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزيادة فرص العمل، ولا سيما من أجل الشباب. إن المطلوب من النساء والشباب الاضطلاع بدور مركزي في بناء مستقبل أفضل لمجتمعاتهم.

وأخيرا، لا بد للجهود والمبادرات والآليات المختلفة المنتشرة في الميدان للحفاظ على الاتساق السياسي والتنفيذي أن تعكس وتلبي احتياجات وأولويات البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن أحكام قرارات المجلس ذات الصلة. وتشكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالا واضحا على إمكانات البلدان الأفريقية والتزامها بتعزيز السلام والأمن في القارة. وهي تستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي، ولا سيما، دعم مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالترافق مع خطتها للدعم، توفر إطارا شاملا للعمل على تعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في المنطقة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تعمل جميع المبادرات في ذلك الإطار.

وستواصل بيرو دعم الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضمن الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الأطراف الفاعلة الملتزمة بتحقيق السلام المستدام في منطقة الساحل.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الممتازة، التي تقدم صورة واضحة لتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي ضوء الحالة الراهنة، فإن ذلك التعاون بالغ الأهمية.

واليوم أود أن أتناول ثلاث نقاط. أولا، أود أبرز الشواغل حيال البيئة الأمنية المتغيرة. ثانيا، سأتطرق لانتقال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى طور التشغيل. ثالثا، سأركز على الصلة بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن مملكة هولندا تشعر بالقلق من ورود تقارير عن زيادة التعاون فيما بين الشبكات الإرهابية في منطقة الساحل. ونتيجة لذلك، تتعرض مناطق جديدة للخطر، ولا سيما في شمال بوركينا فاسو وشرقها - بل وحتى خارج منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد العنف القبلي إلى تعقيد الحالة. ويتجلى ذلك في وسط مالي، على نحو ما أبلغ به المجلس عدة مرات هذا العام. ويستدعي تطور التهديدات تقديم استجابات متطورة. ويتطلب ظهور النزاعات المحلية العنيفة معرفة أعمق للديناميات المحلية، في حين تتطلب التحديات الإقليمية اتباع نهج إقليمي والتعاون الإقليمي. ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن يناقش المجلس اليوم دعمه للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية - وهي انتقال القوة المشتركة إلى طور التشغيل. إن النتائج التي حققها في الأشهر الأخيرة أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثيرة للإعجاب،

لا سيما لأنه تعين عليهم التغلب على مشاكل خطيرة، مثل الهجوم على مقرهم في سيفاري. ونشيد بالقيادة التي اضطلعت بها النرويج في ذلك الصدد. لقد حان الوقت لتكثيف الجهود نحو النهوض بعملية إنشاء القوة المشتركة. وعلى وجه الخصوص، ندعو إلى تشغيل عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة وتعاونه مع الشبكات الوطنية لمكافحة الجريمة. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان. إن منع انتهاكات حقوق الإنسان يتطلب استمرار الاهتمام والالتزام، وعلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تتولى تلك المسؤولية. وينظر الشركاء الثنائيون والإقليميون في زيادة ما يقدمونه من دعم للقوة المشتركة. ونؤكد مجددا على أن هناك حاجة ليس إلى الموارد وحدها. إن قدرات القوة على الاستيعاب وتنسيق الدعم والطلبات أيضا من العوامل التي يتعين النظر فيها. ولذلك لا يزال من الأهمية البالغة بمكان تعزيز قدرات القوات المسلحة الوطنية.

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، وهي الصلة بين الأمن والتنمية، فإننا أجرينا هذا الأسبوع مناقشة مع السيد سيديكو، وسفراء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأعضاء المجلس المهتمين بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف في منطقة الساحل. ويسرني أن أرى سفراء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هنا اليوم. وأصبح واضحا للغاية خلال ذلك الاجتماع أن جميع الشركاء في منطقة الساحل يسعون لتحقيق الهدف نفسه، وهو، تحديدا، السلام والاستقرار الإقليميان. إن الجهود التي تبذلها القوة المشتركة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك بعثات الاتحاد الأوروبي، لن تكون كافية. وعلينا أن نستثمر المزيد في منع نشوب النزاعات. وبغية منع التطرف المصحوب بالعنف، يجب علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك تغير المناخ، الذي يؤدي إلى ندرة المياه والتصحر، ونتيجة لذلك، انعدام الأمن الغذائي والمنافسة بين المزارعين والرعاة.

كما يشكل استمرار أوجه عدم المساواة والتمييز ضد مناطق أو مجتمعات محلية بعينها مصادر للنزاع. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان العوامل التمكينية والمسببات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره المعنون رحلة إلى التطرف في أفريقيا، عن الاستخدام غير المتناسب لعنف الدولة.

ولذلك، فإن نجاح المبادرات في منطقة الساحل سيتوقف على عناصر رئيسية، مثل تعزيز ثقة السكان المحليين وكفالة المساءلة، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الوثيق بين القوة المشتركة والنظم القضائية الوطنية القوية، والتكامل بين الجهود الإنمائية والأمنية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في جعل منطقة الساحل منطقة أكثر استقرارا وأمنا. وذلك تحديدا نموذج الملكية الإقليمية اللازم لصون الأمن والسلام الدوليين. إن مؤتمر المانحين من أجل مبادرات التنمية المقرر أن تعقده المجموعة الخماسية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر سيكون معلما هاما. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى استثمارات في المناطق الحدودية الهشة.

ولا تزال مملكة هولندا شريكا ملتزما لبلدان منطقة الساحل في مجالات الأمن والدبلوماسية والتنمية. وكما قال وزير خارجية بلدنا، السيد ستيف بلوك، خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى النيجر، فإننا نعتزم زيادة وجودنا الدبلوماسي في المنطقة ودعمنا لها. وبوصفنا شركاء دوليين، لا بد لنا من اتخاذ موقف حازم ومتواضع يحترم قيادة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وملكية هذه البلدان.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن تقديري لوفد بلدكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا مرة أخرى التأكيد على

الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التطرف وأثره في منطقة الساحل والصحراء. ونرحب بالسيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ونشكره؛ فضلاً عن السيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل؛ والسيد بيدرو سيرانو، نائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

إننا نقف عند منعطف حاسم في كفاحنا ضد الإرهاب والإجرام، وكذلك ضد المرتزقة في منطقة الساحل. وباتت زيادة تنقل الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة في المنطقة وتطور أساليبها يشكلان تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين. وتتابع جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب زيادة نزعة التطرف في منطقة الساحل ويساورها القلق بهذا الشأن. والهجمات غير المتناظرة والعابرة للحدود التي تُشن على قوات الدفاع والأمن المحلية، من ناحية، وعلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وموظفيها ومرافقها، من ناحية أخرى، تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف تصاعد مستويات الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتمثل استجابة المجتمع الدولي في استمرار تعزيز المبادرات المشتركة وتنفيذها، كما أكد الممثل السامي بويويا، من خلال إعطاء الأولوية للنُّهج المتعددة القطاعات والقائمة على تعدد أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، فإن إقامة شراكة عسكرية للتعاون عبر الحدود هو الوسيلة المناسبة للتصدي للمخاطر المتعددة التي تهدد أمن المنطقة.

وبالتوازي مع هذه الجهود المشتركة، من الضروري كفالة التمويل والدعم المشتركين لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة للقوة المشتركة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن احتياجات القوة المشتركة ستُلبّى إلى حد كبير إذا تمّ الوفاء بتعهدات تقديم الدعم إليها. فالدعم ضروري لتدريب الجنود وتوحيد المعايير بين جيوش الدول الخمس وللحصول على مرافق ومعدات أمنية مثلى وبناء وتحصين قواعد العمليات ولتلبية أي احتياجات لازمة أخرى لمكافحة الإرهابيين ومنع الهجمات. كما نثني على التزام الجهات المساهمة والمانحة وندعو على وجه الاستعجال إلى الإسراع بإنشاء صندوق استئماني وفقا لأحكام مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على هامش مؤتمر القمة الحادي والثلاثين للاتحاد الأفريقي المعقود في ٢ تموز/يوليه في نواكشوط.

وكما ذكر الأمين الدائم للمجموعة الخماسية للتو، فقد قررت الدول الخمس تمويل القوة المشتركة ابتداء من العام المقبل وتوفير ميزانية سنوية لها قدرها ١٣ مليون دولار، وهو أمر نشيد به. ومع ذلك، يجب أن ندرك المشكلات المعقدة التي تواجه بلدان منطقة الساحل وإمكانية أن يؤثر ذلك القرار على أولويات إنمائية أخرى، منها على سبيل المثال قطاعا الصحة والتعليم، مما يوفر مبررات قوية لضرورة تضافر الجهود لتوفير تمويل مستدام.

وينبغي التشديد على التعاون الوثيق بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركاء من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وبعثات التقييم المشتركة التي أوفدتها الأمانة الدائمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، ستُتيح دون شك وضع إطار قانوني لإنشاء عنصر الشرطة لكفالة قدرة القوة المشتركة على الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو ملائم عن طريق ضمان وجود متابعة قضائية شفافة. وفضلاً عن ذلك، نشيد بالشراكة الاستراتيجية مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وهي بالغة الأهمية في مجال تبادل المعلومات والتأكد من أن المعلومات الجنائية الهامة التي توفرها عمليات القوة المشتركة والتحقيقات التي تجريها يمكن التدقيق في صحّتها وتسجيلها في قواعد بيانات الإنتربول العالمية.

وعلى نحو ما بيّنته استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، علينا ألا ننسى أن الاعتبارات السياسية والأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسائل الإنسانية والإنمائية، إذا أردنا أن ننجح في تعزيز السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. ومن بين التدابير المتخذة في الاتجاه الصحيح مبادرات التنمية الإقليمية، مثل التوقيع على بروتوكول شراكة بين الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية والتحالف من أجل منطقة الساحل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في نيامي لوضع إطار تعاون وطرائق تشغيلية بغية تنفيذ المشاريع المشتركة بطريقة سريعة ومرنة؛ وخطة الطوارئ لمنطقة الساحل التي وضعتها حكومة بوركينا فاسو، والتي تنص على الاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات العامة؛ والاستهلال الرسمي لعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا في هياكل الدولة في مالي؛ ومشاريع إمداد المدن في مالي، مثل ميناكا، بالكهرباء.

إن التطرف آخذ في الانتشار في منطقة الساحل. وهذه حقيقة. وهذا الانتشار الذي لا يهدد منطقة غرب أفريقيا فحسب، بل أيضا وسط أفريقيا حيث تقع غينيا الاستوائية، ناجم عن الحالة الراهنة في ليبيا. ويجب ألا ننسى ذلك. فليست المشكلة الرئيسية ظهور جماعات مسلحة محلية هنا وهناك، تتحكم فيها عن بعد الحركات الجهادية حديثة العهد في شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط أو بلدان الخليج أو أفغانستان أو في أماكن أخرى. بل تكمن المشكلة في السهولة المذهلة التي تتمكن بها الجماعات الإرهابية من التسلل إلى أراضٍ جديدة، مؤدية إلى نشوب نزاعات للحصول على الموارد بين الجماعات الإثنية الثقافية. وتجدر الإشارة إلى أنه، نتيجة لهذا الوضع، تعرضت جمهورية غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمحاولة لزعزعة استقرارها، دبّرها مرتزقة من بلدان في المنطقة دون الإقليمية. ومما لا شك فيه أن تلك الواقعة تؤكد أنه حتى دول وسط أفريقيا عليها الانضمام إلى الجهود الدولية من خلال توفير دعم محدد ومجد إلى أشقائنا في منطقة الساحل. وخلال مؤتمر قمة عُقد في لومي في ٣٠ تموز/يوليه، أعرب رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن رغبتهم في تحقيق التضامن بين الجماعتين. وينبغي بالتالي تنفيذ ذلك دون مزيد من التأخير، من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمالي أو من خلال استخدام أجهزة استخبارات مختلف الدول لمكافحة المرتزقة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفضلاً عن ذلك، يحدونا الأمل في أن يتيح مؤتمر المقبل للتنسيق بين الجهات المانحة والشريكة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اعتماد آليات ملموسة لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية بغية ترجمة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المعنية إلى إجراءات من أجل ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، وهو أمر لازم لتحقيق التنمية المستدامة.

في الختام، أود أن أذكّر بما قاله الرئيس السنغالي في باريس على هامش الاحتفال بالذكرى المئوية لهدنة عام ١٩١٨:

”تقتضي مسألة منطقة الساحل بذل جهود متضافرة مماثلة في قوتها ونطاقها لتلك المبذولة في سورية من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء“.

وأخيرا، تؤيد غينيا الاستوائية البيان الصحفي الذي اقترح الوفد الفرنسي إصداره بشأن أعمال هذه الجلسة.

السيد العتيبي (الكويت): أتقدم في البداية بالشكر الجزيل للسيد لاكروا، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام: والسيد سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل؛ والسيد بيدرو سيرانو، نائب الأمين العام للسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم القيمة.

وأود أن أتطرق إلى جانبين أساسيين في إطار مناقشتنا اليوم: أولاً، الجانب الأمني، وثانياً، الجانب التنموي.

بالنسبة للجانب الأمني، فإن تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وانتشار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف مقر القوات المشتركة في شهر حزيران/يونيه الماضي، هو أمر مقلق للغاية وبات يشكل تحديات جادة.

وتصاعد وتيرة استهداف القوات العسكرية العاملة في مالي ودول الجوار، أسهم في تدهور الحالة الأمنية وعدم شعور المدنيين بالأمن، الأمر الذي يجب معالجته في أسرع وقت ممكن، ونتطلع هنا إلى استكمال الحكومة المالية التحقيقات الخاصة بمقتل عدد من المدنيين خلال شهر أيار/مايو الماضي.

كما ندعو القوة المشتركة إلى الاستعانة بخبرات الجهات الأممية لبناء قدراتها في مجال حقوق الإنسان وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وجميع أجهزة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، للجهود المبذولة من قبلهم في هذا الشأن، وفيما يتعلق بعمل القوة المشتركة، نثمن التزام الدول الخمس بدفع عمل القوة قدما وتعزيزها من النواحي التنظيمية واللوجستية والتشغيلية لتمكينها من محاربة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، ونتطلع إلى تفعيل إمكانيات القوة بشكل كامل، فالتحديات المالية واللوجستية التي تواجهها الدول الخمس لن تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها فمن خلال ضمان تمويل مستدام، كما طالبت القوة بذلك خلال الحدث الرفيع المستوى على هامش أعمال الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وشدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير (S/2018/1006)، ستتمكن القوة من مجابهة التحديات الجسيمة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة بالشكل المطلوب.

ولايمكننا مناقشة التحديات في منطقة الساحل، بمعزل عن الوضع السياسي في مالي، وكما سمع المجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.8376)، كان هناك تقدم إيجابي على هذا الصعيد، وكانت هناك إشارات إيجابية تثبت إعادة الالتزام من قبل جميع الأطراف المعنية في البلد نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، وقامت الحكومة المالية بتكثيف جهودها لبسط سيطرتها على المناطق الخاضعة للجماعات الإرهابية، بعد أن تمكنت تلك الجماعات من توسيع نطاق أنشطتها لتصل إلى دول الجوار وتوفير النظام والعدالة لسكان المناطق التي يسيطرون عليها، فعلى القوة المشتركة دور هام في بناء الثقة مع المجتمعات الواقعة في السابق تحت سيطرة الجماعات الإرهابية.

وبالنسبة للجانب التنموي، فإن استقرار المنطقة يتطلب كذلك تنمية مستدامة وبدون شك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، تصب في هذا الاتجاه، ونرحب بقرار لجنة بناء السلام للتركيز على تنمية منطقة الساحل خلال أعمال دورتها السنوية، وكما ذكرت نائبة الأمين خلال ذلك الاجتماع بأن المنطقة لديها إمكانيات كبيرة وموارد طبيعية لتطويرها إلا أنها تعاني من نقص الموارد المالية والبشرية، فنحن على قناعة بأن للتنمية دور محوري في منع نشوب الصراعات، لذلك، تدعم الكويت استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وعملت عن كثب مع جميع بلدان الساحل لدعم مختلف المشاريع التنموية، وقدمت الكويت ما يقارب مائة وخمسين مليون دولار على مدى الثلاث سنوات الماضية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، كما نرحب هنا بالتعاون المستمر بين دول المنطقة، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات الدولية التي تعمل في المنطقة لتعزيز القدرات في مجالات الحوكمة وبناء قدرات الشرطة وإشراك الشباب والمرأة، ولكل ذلك تأثير مباشر على تحقيق التنمية والاستقرار مما يؤدي إلى بناء الثقة بين القوة المشتركة والشعب، ويخلق البيئة المناسبة لمساندة عمل

القوة لمحاربة الإرهاب. وتشيد الكويت بتوجه الدول الخمس في هذا المسار من خلال خطة الاستثمار ذات الأولوية. وفي الختام، أكرر دعمنا لجهود القوة المشتركة التي لن تتمكن من تحقيق أهدافها بدون دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة انتشار التهديدات في جميع أنحاء المنطقة، كما يقع على عاتقها دور هام في تنمية منطقة الساحل، ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لمناقشة الخطوات المستقبلية للقوة المشتركة، ونؤيد هنا إصدار بيان صحفي كما تم اقتراحه من قبل وفد فرنسا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم المفيدة والقيّمة للغاية بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتطورات الأخيرة في المنطقة.

وترحب بولندا بالتزام وتصميم دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للتغلب على التحديات العديدة التي تواجهها في تفعيل القوة المشتركة. والتقارير التي تفيد بأن عمليات القوة المشتركة ستستأنف في شهر كانون الأول/ديسمبر، مشجعة وستوجه رسالة هامة إلى الخصوم مفادها بأن القوة لن تستسلم.

وتستدعي الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات في منطقة الساحل استجابات عبر وطنية. ونحن نشيد بازدياد دور المنظمات الإقليمية في تحسين التعاون الفعال بين بلدان الساحل. إننا نرحب باعتماد الإستراتيجية الإقليمية ونواصل العمل بشأن الاستراتيجيات دون الإقليمية. ومع ذلك، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله، والعقبات التي يتعين التغلب عليها متنوعة ومعقدة. ولذلك، فإننا نحث بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على تسريع الجهود لنشر جميع القوات المتبقية وتشكيل عنصر الشرطة بالكامل.

ومن الأمور الملحة أيضا أن يتم تشغيل القوة إلى جانب التنفيذ الكافي للإستراتيجيات الشاملة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، يتعين على أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعزيز جهودهم لوضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات الإستراتيجي للقوة المشتركة.

ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء التحديات المتعددة الجوانب في منطقة الساحل. فانتشار انعدام الأمن والإرهاب في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك شرق بوركينا فاسو، أمر يثير القلق بشكل خاص. ولا يزال الإرهاب ينطوي على آثار مدمرة على الأرواح وسبل كسب العيش، مما يحرم مجتمعات محلية بأكملها من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلاً عن الفرص طويلة الأجل.

إن كسب قلوب وعقول السكان أمر حاسم في مواجهة الإرهاب. والتصدي للتطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب من خلال التدابير الأمنية أمر ضروري، ولكن يجب أن يدعمه إطار سياسي ومؤسسي أوسع يمكن أن يوجه عملياته، ويضمن التوافق مع الاستراتيجيات الإقليمية ويساعد على تحويل القرارات الإستراتيجية إلى إجراءات عملية وتكتيكية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تعزز خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل اكتمال وملاءمة المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب أيضا اغتنام هذه الفرصة لإنشاء منبر للتعاون يهدف إلى ضمان احترام أوسع للقوانين والمعايير الدولية، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويظل ضعف الإدارة والإهمال من قبل الدولة والبطالة والإقصاء الاجتماعي والإقتصادي وعدم المساواة، التي تفاقمت جراء تغير المناخ وتزايد عدد السكان، في صلب عدم الإستقرار في المنطقة. وغني عن القول إن الحل العسكري وحده لا يكفي لإحلال السلام والإستقرار الدائمين. ويجب أن نعزز العلاقة بين إجراءات الأمن والتنمية لضمان الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل.

وفي هذا الصدد، تظل النتيجة الناجحة لعملية السلام في ماليحجر الزاوية في جهود تحقيق الإستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل في مالي، وكذلك في بلدان أخرى في المنطقة، أمر ضروري للحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة للدعم.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص لغرب أفريقيا والمستشار الخاص لمنطقة الساحل لما بذلاه من جهود ترمي إلى قيادة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة دعمها لضمان استمرارية دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل.

السيدة كوردوفا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيد بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، والسيد سيرانو، نائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطتهم الإعلامية.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة في منطقة الساحل، التي لا تزال متقلبة للغاية، كما يتضح من الهجمات التي شنت على القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الدولية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويؤثر ذلك تأثيرا عميقا على السكان المحليين والمدنيين.

وبالمثل، فقد زادت التحديات في مجالات الأمن والإدارة والتنمية. وتستمر البيئة الأمنية المعقدة، بما فيها التهديدات غير المتناظرة من الجماعات المسلحة والإرهابية، وكذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر والاتجار بهم، من بين أمور أخرى. إن العناصر السالفة الذكر لا تعرض استقرار بلدان المنطقة للخطر فحسب، بل إنها كذلك تمثل خطرا على العمليات السياسية لإحلال السلام.

وقد أدت جميع العناصر التي أشرت إليها، إضافة إلى الافتقار إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، إلى تأخير تشغيلها الكامل والفعال، بالإضافة إلى أنها ما زالت تفتقر، في جملة أمور، إلى معدات الاتصال والأصول الجوية، وقبل كل شيء، التدريب لأفرادها.

ونثني، في ذلك الصدد، على الكمية الكبيرة من المساهمات المالية التي قدمت للقوة. غير أننا نشدد على الحاجة الماسة إلى أن يتواصل تحقق الدعم من خلال الإسراع في دفع التعهدات التي أعلنتها الجهات المانحة التي لم يتم الوفاء بها بعد. ونشدد على أن من الأهمية بمكان التعجيل بالتشغيل الكامل والفعال للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد ظلت بوليفيا، في الوقت نفسه، تعيد مرارا وتكرارا التأكيد على الحاجة الملحة إلى تحليل، بل وقبل كل شيء، تحديد الأسباب الهيكلية للنزاعات. وفي حالة الساحل تحديدا، كان لتلك الأسباب أثر عميق على السياق الحالي في المنطقة. فقد أدت العواقب الدموية لسياسات التدخل وتغيير الأنظمة، في أعقاب نزاع ٢٠١١ في ليبيا، إلى زعزعة مصاحبة الاستقرار في منطقة الساحل، جالبة معها الفوضى مع نتائج كارثية استمرت حتى اليوم.

وللأسف، بالإضافة إلى الحالة الأمنية غير المستقرة، تبرز في المنطقة تحديات كبيرة أخرى. فقد زاد خطر حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق ومخاطر انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على نحو ٥ ملايين شخص، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، ناهيك عن الآثار الضارة لتغير المناخ، من تفاقم الأزمة في المنطقة.

وعلى الرغم من التوقعات القاتمة في منطقة الساحل، نود أن نشدد على الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يقودها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرحب بالجهود والإرادة السياسية الكبيرة لبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر من حيث التعاون وتشغيل قواتها على الأرض ونشيد بها. وتشكل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالا عظيما وبرهانا على الجهود المنسقة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ويتجلى مثال عظيم على العمل والجهد الذي تبذله المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في العمليات المشتركة الست التي نفذت في المناطق الحدودية، بما في ذلك من خلال زيادة نشر القوات. ونحن نشجع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز العمليات الجديدة من خلال الاعتماد الفوري لعمليات مجدولة زمنيا ولنشر كامل للقوات.

ونعتقد، بالإضافة إلى ذلك، أن التنفيذ الكامل والتام لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمر حيوي في إطار شامل لتعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في منطقة الساحل. ونرحب أيضا بإطلاق خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي ضبطت ودققت على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في نواكشوط في حزيران/يونيه من هذا العام.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي التأكيد على أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بعد ما يقرب من عام على اتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وقد زاد رفض بعض أعضاء المجلس تعريف القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من صعوبة نشرها وتشغيلها. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتخذ مجلس الأمن خطوات عاجلة ومجدية في ذلك الصدد من أجل حماية وصون حياة وسلامة الملايين من الناس في منطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والأمين الدائم سيديكو، والممثل السامي بويويا ونائب الأمين العام سيرانو على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أن أثير أربع نقاط.

أولا، يجب أن نواصل دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تواجه صعوبات حقيقية، بما في ذلك تدهور الأمن الإقليمي، وعدم كفاية القدرات التشغيلية والمعدات والتدريب، فضلا عن النقص في التمويل. تمثل القوة المشتركة، بوصفها آلية هامة لبلدان المنطقة للتصدي للتحديات الأمنية بصورة مستقلة، مساهمة كبيرة في السلام والأمن في أفريقيا والعالم عموما. وهي تتطلب دعم المجتمع الدولي المتواصل. ويحدونا الأمل في أن تستأنف القوة المشتركة العمليات في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، يجب علينا النهوض بتسوية سياسية للقضايا الإقليمية الساخنة. فالحالة الأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم نشط لبلدان المنطقة، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية، للمضي قدما بعملية السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية بغية مواصلة العمل من أجل تهدئة مستمرة للقضايا الساخنة ذات الصلة وحلها، مما يؤدي إلى تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وينبغي تقديم الدعم إلى جميع الأطراف المعنية في مالي من أجل الإسراع في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والتصدي بشكل جدي للآثار غير المباشرة لقضايا خارج المنطقة على منطقة الساحل، من قبيل الأزمة الليبية، من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية.

ثالثا، يجب أن نتبنى نهجا شاملا للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع وننفذه تنفيذا كاملا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأمين العام في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة

الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. كما ينبغي له أن يدعم استثمارات بلدان منطقة الساحل ذات الأولوية، في ضوء الاحتياجات الحقيقية للبلدان والسكان في المنطقة، ومساعدة الساحل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من فوائد السلام.

رابعا، يجب أن نكفل الاستفادة من دور الآليات الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بحلول أفريقية، ويشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاضطلاع بدور قيادي في التعامل مع التحديات في منطقة الساحل ومساعدة الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على بناء القدرات.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في مواصلة الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل وفي القارة الأفريقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/١٠